الرِّقُّ في مُورِيتَانْيَا

الشجرة التي تخفي غابة الرهانات الحقوقية

محفوظة جميع الحقوق

الناشر

دار جسور عبد العزيز

JOUSSOUR ABDEL AZIZ

انواكشوط – موريتانيا

عمارة المامي – شارع كندي

ص ب: 6425 – انواكشوط – موريتانيا

هاتف: 39 89 30 36 222 + / 39 89 30 22 222 +

E-mail: ahme65delmeki@yahoo.fr

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية:

2022/2485

الترقيم الدولي: ISBN: 978-2-37700-339-6

الطبعة الأولى

1444 هـ/2022م

الرِّقُ في مُورِيتَانْيَا

الشجرة التي تخفي غابة الرهانات الحقوقية

تأليف

الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

دار جسور عبد العزيز

CHMNENA

JOUSSOUR ABDEL AZIZ

انواكشوط – موريتانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إنني أشغل منصب رئيس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، أبذل، منذ أكثر من ثلاث سنوات، كل طاقتي وكل جهودي من أجل مكافحة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في بلادي وتحسين هذه الحقوق على كل المستويات، لأنني مقتنع أنه، من دونها، لن يكون هناك أي انفراج اجتماعي ولا أي سلم أو استقرار أو تنمية اقتصادية.

هذا الكتاب ليس نشرية رسمية للجنة، وليس رأيا قانونيا كما يمكن أن نقدّم على الدوام حول مواضيع متعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان. إنه معالجة شخصية قائمة على تجربتي على رأس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ ثلاث سنوات.

إنه صرخة قلب غارق في نوع من الشعور الانتفاضي. صرخة من القلب لأنني، كرئيس للجنة، أتمنى أن يتخذ كل الفاعلين الوطنيين والدوليين التدابير اللازمة كي تتقدم قضية حقوق الانسان في موريتانيا. ونوع من الشعور الانتفاضي لأن عملي، كما هو حال المدافعين الحقيقيين عن حقوق الانسان، يتم تلويثه باستمرار من خلال التكرار الأبدي للنقاش حول الرق في موريتانيا.

بالرغم من القضاء شبه الفعلي عليها، فإن هذه الممارسة ما تزال تثير جدالا حادا وتحتكر كامل مجال القضية الجوهرية المتمثلة في الدفاع عن حقوق الإنسان

في الواقع، تواجه موريتانيا للأسف، على فترات منتظمة، ما يشبه حملات تشويه تقوم بها، بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، مُعَدّة لتقديم بلادنا على أنها المعقل المطلق للرق، والمكان الذي تستمر فيه هذه الظاهرة في أشكالها الأكثر بشاعة وإثارة.

المعلومات والمطالب التي بثتها هذه المنظمات على نطاق واسع، فاقت كل فهم وتصور. نذكر ما أكده مؤخرا أحد أعنف الفاعلين في هذه الحملة: "20% من سكان البلاد ما يزالون يخضعون للرق. ويمارس الأسيادُ على العبيد كل ما يسمح به حق الملكية من بيع وعطاء، مستخدمين ومفرطين في العنف الجسدي والمعنوي خصوصا الاعتداءات الجنسية على النساء والفتيات المسترقات، وإهداءهن للزوار والضيوف بغية إشباع رغباتهم، كل رغباتهم، إلخ".

هذه الادعاءات، المنبثقة من الداخل كما الخارج، قد شوهت صورة البلاد وسببت ضررا لشعبها. خصوصا من خلال تقديم هذا الانتهاك المطلق لحقوق الإنسان وهو الرق على أنه الانتهاك الوحيد الذي يستحق النضال. في نشاطي اليومي أنا أقرب إلى المواطنين الموريتانيين الذين يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان والذي أراه هو شيء مختلف، إنني أرى بعض أشكال الاستغلال الماثلة. أرى حقا في التعليم لم يُحترم باستمرار، أرى حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية محدودة، وبالتالي أرى عددا من الورشات التي يتوجب حتما

أن نحرز فيها تقدما.

بعيدا عن الضجيج الإعلامي، هناك واقع معاناة عميقة لبعض مواطنينا الذين لا يحلمون بغير شيء واحد هو أن تضمن لهم حقوقهم الأساسية.

وفي خضم هذه الحزمة من المشاكل الحقيقية الملموسة، تظهر في الإعلام، بين الفينة والأخرى، حالة رق مقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية، فتسلط عليها جميع الأضواء، وبعد فترة من الزمن يتضح في الغالب أنها مزيفة.

لكن الضرر كان قد وقع، فكل الطاقة المبذولة وكل الاهتمام الممنوح، لم يخدم في النهاية غير إخفاء الإشكالية الحقيقية. فعندما نتجاوز العرض المسرحي لحالة من الرق، فإن أي وسيلة إعلام لن تمنح أي اهتمام للكواليس: تلك الكواليس التي ستُظهر مدى الفجوة بين ذلك العرض وعالم الحقيقة المعقد والدقيق.

العديد من وسائل الإعلام الدولية أعادت نشر تلك الحالة التي تأتي ضمن عديد حالات الرق الفظيعة في موريتانيا!، كما لو أن موريتانيا بالنسبة للكثيرين لا يمكن ربطها إلا بالرق. يثير علم النفس هذه الآلية على أنها تتجلى في بحث الشخص عن الأخبار التى تؤكد الأفكار التي ينحاز لها دون غيرها[1]، أي الميل إلى البحث في الواقع عن كل ما يؤكد تصوراتنا المسبقة. إنه نفس العَرَض النفسي الذي

(1) يدعونها في علم النفس بـ bais de confirmation

يـصيب العنـصريين عـلى سـبيل المثـال. فمـثلا لا يقـوم الـشخص المقتنع بغباء أن "الغجر لصوص" بأي ربط ذهني إلا إذا أثار الإعلامُ حالة غجري سرق سيارة أو دجاجا، غير أن دماغه لن يعالج، في حال من الأحـوال، خـبرا يثيره الإعـلام حـول غجـري موسـيقي أو كاتـب أو طبيب أو ناشط في العمل الإنساني. هذا البحث عن الأخبار التي تؤكد التصورات المسبقة يمس كل البشر. وبعض وسائل الإعلام تعززه بتركيزها على القناعات المسبقة لقرائها أو مشاهديها.

إن العيش على الرسوم الكاريكاتورية، وعلى ما نرجحه نفسيا، هـو بالـذات، وللأسـف، هـو مـا فعلتـه العديـد مـن المنظمـات غـير الحكوميــة منــذ ســنوات ببثهــا رســما كاريكاتوريــا لــ"موريتانيــا الاسـترقاقية"، بيـد أن الـرق أصـبح، لحـسن الحـظ، مـسألة هامـشية بالمقارنة مع الرهانات الحقيقية لحقوق الانسان في موريتانيا. لنكن واضحين الرق هو رعب مطلق وعلينا محاربة جميع أشكاله لكن من البديهي أن هـذه الظاهرة هامشية للغاية لدرجة أن ما ندينه هـو أنها تصبح الشجرة التي تخفي غابة رهانات حقوق الإنسان في بلادنا، إلا أن بعـض هـذه المنظمـات ليـست وحـدها المـسؤولة. فـفي المـاضي، وجـد العديـد من القـادة في التلاعـب بالنضال المناهض للرق وسـيلة لــشق صــفوف القــوى الــسياسية ومنــع الاهتمــام بالإشــكالات الاجتماعية الأخطر وسوء تسيير الشؤون العامة. بعض هؤلاء يواصل إحكـام قبـضته عـلى اسـتغلال يافطـة الـدفاع عـن حقـوق الانـسان بتقديم نفسه كـ"معارضة حقوقية" ! كما لـو أنه يلمح بذلك إلى أنه

ثمة معارضة غير مكترثة بانتهاكات حقوق الانسان أو حتى تناصرها.

مرة أخرى فإنه من الطبيعي أن يثير الرق قدرا كبيرا من الردود بفعل طابعه الذي يمس الكرامة الإنسانية تماما مثل التعذيب. ولحسن الحظ أن الرق أصبح موضع منع منذ زمن قديم نسبي وبصرامة كبيرة. المنع المطلق للرق، المعلن في معاهدة جنيف المتعلقة بالرق الصادرة بتاريخ 25 سبتمبر 1926، مهما كانت الظروف، أعيد اعتماده في كافة البيانات والمعاهدات الحامية لحقوق الانسان. وبالنسبة للدول كان إلغاء الرق متصاعدا.

تحت وقع بروز الحراك الملاحظ على الصعيد العالمي، زادت موريتانيا، خلال السنوات الأخيرة، المبادرات الهادفة إلى توقيع الآليات القانونية الدولية والإقليمية التي تنحو إلى ترقية وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وتوقيعها والانتماء لها.

وقد اعتمدت السلطات العمومية عدة إجراءات دستورية وتشريعية وقانونية كإصلاحات تهدف إلى مواءمة قانوننا الداخلي مع إملاءات الآليات القانونية الدولية التي التزمت بها البلاد.

وللأسف، فإن ازدهار المعلومات المغلوطة حول هذه الظاهرة، شوّه حدودَ ما بين الواقع والخيال، وهز ثقة الجمهور في المصادر الموثوقة للأخبار. وعلى هذا الأساس تكاد المعلومات المغلوطة تجلب الضرر لواحدة من أهم ركائز الديمقراطية المتمثلة في قدرة المواطن على الولوج إلى المعلومات الموثوقة التي يمكن الركون إليها للمشاركة الفعالة، وبصفة مستنيرة، في النقاش العلني، ومنه في

مسلسل الحكامة.

لذلك مرة أخرى، للسماح بالتغلب على هذا التركيز على قضية الرق في موريتانيا أو على الأقل للسماح بالتغلب على القضية في أكثر صورها الكاريكاتورية والغير مجدية، قررت أن أكتب هذا المؤلف الصغير من أجل المساهمة في طي الصفحة للتركيز على الرهانات الحقيقية لحقوق الإنسان، تلك الرهانات التي كنت أواجهها يوميا كرئيس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ ثلاث سنوات.

وسنرى أنه من خلال التقدم في هذه الورشات المختلفة سنتمكن من تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية لبلدنا بل في شبه المنطقة بأكملها.

موريتانيا ضحية تشويه إعلامي على مستوى المعمورة

بحظره بصرامة بحزمة من التشريعات الداخلية، يبقى إخضاع الحياة البشرية، في موريتانيا، قضية مفتوحة وآنية وحساسة.

بعد تعريضها للتحامل من خلال حملات متكررة وعنيفة، تشارك فيها منظمات غير حكومية محلية ومنظمات دولية، أصبح ينظر إلى البلاد، من قبل شرائح مهمة من الرأي العام الدولي، كمهد يعيش فيه ويزدهر الرق بأبشع أشكاله.

للأسف فإن التصور العام، المصون بإتقان على مدى عقود، الذي يحيل إليه في الخارج اسم موريتانيا، هو أنها بلد يعيش على هامش التاريخ إذ يوجد على أرضه عدد هائل من السكان الخاضعين للرق. ولفهم ذلك يكفي أن نكتب "موريتانيا" على أحد أنظمة البحث على الانترنيت لتظهر لنا في الحال علاقتها بالرق. نعرف بأن نظام الحسابات يعتمد على أبحاث سابقة لتقديم الخيارات، لكنه، بهذا، يزود "الروابط" بالأفكار الأكثر ذيوعا والأقل دقة. وهكذا تكون إيران بلاد المُلاّهات، والمكسيك بلاد العصابات، وفرنسا بلاد الجبنة، وموريتانيا ليست أكثر من بلاد يزدهر فيها الرق. التصريحات والمعطيات والأرقام والشهادات الأقل ترجيحا متراصة على طول المقالات والمقابلات لتؤكد العلاقة بين موريتانيا والرق.

والأمثلة على ذلك لا تحصى. خلال لقاء لها في نشرة حول إفريقيا تقدمها قناة TV5 Monde، تناولت كاتيا روكس، المكلفة بالمناصرة في منظمة العفو الدولية، الرق في موريتانيا بقولها: "الرق جريمة ضد الإنسانية، وهو نقطة سوداء في تاريخنا الجمعي. لقد مزق أسرا بأكملها ورحّل أسرا بأكملها. وعلينا ألاّ ننخدع، فالرق ما يزال واقعا معيشا في بعض أجزاء العالم مثل موريتانيا التي يوجد بها آلاف من العبيد رغم إلغاء الرق فيها سنة 1981، وبدلا من مكافحة هذه الممارسة غير الإنسانية، ليس لدى الحكومة هناك غير انشغال واحد يتمثل في إخفاء هذه الحقيقة المفزعة وإسكات كل الأصوات التي تعارض وجودها".

وعلى نفس المنوال، كان جان مارك بيلينك، خلال خرجة إعلامية، أكثر حدة بقوله: "الرق منظم تماما في موريتانيا، فهو رق ترعاه الدولة، وهو عنصرية تمارسها الدولة. الكل متعاطف معه، وقد تم إطلاع السلك الدبلوماسي على ذلك، ونشرت حوله العديد من الكتب، لكن لم يتم تسجيل أي ردة فعل، فلا أحد يملك الشجاعة على ضرب الطاولة حول الموضوع. وفضلا عن ذلك فإن القوانين التي تجرمه وتقمعه لا تطبق إطلاقا لأن التصويت عليها تم بضغط دولي، فهي هنا لتضمن لموريتانيا نوعا من الانفتاح الدبلوماسي".

وفي نطاق تناولها لمظاهرة نظمت سنة 2015 من طرف مناضلين مناهضين للرق، أكدت الوكالة الفرنسية للأنباء، دون أي

تحفظ، أن "90 ألف شخص على الأقل يعيشون حتى الآن تحت نير الرق في هذا البلد الغرب إفريقي".

هذا الرقم هو المذكور بالضبط في تقرير المؤشر العالمي للرق الذي نشرته وولك افري فونداسيون[1] والذي يقول بأن 90 ألف شخص يعيشون حالة استرقاق عصري في موريتانيا سنة 2018، أي نسبة 2.4% من السكان، بينما تكون نسبة 62% من السكان هشة تجاه هذا النوع من الرق.

وفي عددها الصادر يوم 27 مارس 2018، نشرت صحيفة "ليبراسيون"[2] الفرنسية مقالا لافرانسوا باتييل، الباحث في قضايا غرب إفريقيا بمنظمة العفو الدولية، أكد فيه أنه يوجد آلاف الأشخاص الذين يعيشون الرق في موريتانيا، وأن التقديرات تذهب من آلاف العبيد إلى 43 ألف عبد أي 1% من السكان، وأن هذه الدولة هي واحدة من آخر بلدان العالم التي يعتبر الرق فيها ظاهرة جماهيرية.

وتحت العنوان المثير "موريتانيا، السعفة الذهبية للرق في العالم"[3]، تشير جريدة "لوموند آفريك"[4]، في عددها الصادر

---

(1) منظمة حقوقية دولية مستقلة ممولة من طرف خصوصيين. يوجد مقرها في بيرث بأستراليا.

(2) Libération

(3) la Mauritanie, palme d'or de l'esclavagisme dans le monde

(4) le Monde-Afrique

2016/7/10، معتمدة على تقرير نشرته منظمة وولك افري الاسترالية غير الحكومية، أن موريتانيا تأتي على رأس تصنيف البلدان الأكثر ممارسة للرق بالرجوع إلى الجدول الذي يشمل 162 بلدا.

وحسب الدراسة التي اعتمد عليها المقال، فإن حوالي 150 ألف عبد، من سكان يبلغ عددهم 3.8 مليون نسمة، تمثل موريتانيا أكبر نسبة عبيد عصريين في العالم قبل هايتي التي تمثل ثاني بلد يضم عددا أقل بالضعفين.

وحسب نفس المصدر، تقول صحيفة "لوموند آفريك" ان إحدى أهم منظمات حقوق الانسان العاملة ميدانيا تعتبر أن العبيد يمثلون اليوم 20% من السكان بموريتانيا، قبل أن تشير، في المحصلة، أنه من الواضح أن الرق في موريتانيا يأخذ شكلا متوارثا، وأنه مترسخ في المجتمع، وأن وضع الاسترقاق ينتقل عبر الأجيال، وأن العبيد يمكن شراؤهم وبيعهم وكراؤهم ومنحهم كهدايا... وأن حق التملك غير معترف به لهم، وأنهم، هم أنفسهم، يُعتبرون أملاكا.

وتقول صحيفة "جيستيس إينفو"، الصادرة يوم 21 أغشت 2021، ان "الرق، الذي يوصف في موريتانيا بأنه جريمة ضد الإنسانية بضغط من المجتمع الدولي، يظل ساريا. ويذهب البعض إلى تأكيد أن الحراطين ضحايا للرق الذي ترعاه الدولة".

إنه نفس الخطاب الثابت الذي يتمسك به بعض المدافعين عن حقوق الانسان منذ عدة سنوات:

• خلال مقابلة له مع "آتي في 5-موند"[1]، يوم 5 دجمبر 2015، قال مناضل حقوقي، دون لبس: "كلمة آبارتايد[2] تناسب ما نقاسيه في موريتانيا، نحن مجتمع العبيد الذي يشكل 50% من السكان".

• وفي مقابلة له مع اتريست وومين كونفيرانس[3]، بتاريخ 25 يناير 2017 قال نفس الشخص، دون أن يحتاط، إن "الحراطين الذين يولدون مملوكين من قبل أسيادهم من العرب-البربر يمثلون 50% من السكان، بينما العبيد، الذين لا يملكون حالة مدنية ولا علاجا ولا تعليما، يبلغون نسبة 20%".

• واحد آخر قال بصوت عال، يوم 12 ابريل 2017، في برنامج 30 دقيقة الذي تقدمه الناشطة راما جينغ، ان "وضعية الرق في موريتانيا يقرها رفض الحكومة لتطبيق المعاهدات الدولية المصادق عليها، برقابة من هيئات الأمم المتحدة. وهكذا فإن النظام السياسي والقضائي والحركات الإسلامية تعترض سبيل تحرير العبيد الذين يمثلون نسبة 20% من السكان الموريتانيين الخاضعين لاسترقاق منزلي من قبل أسيادهم العرب-البربر".

---

(1) ATV 5 –Monde

(2) نظام الميز العنصري الذي قام في جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1911-1989. وقد تم إلغاؤه سنة 1991، وكان من رموز مناهضته الإنعتاقي الإفريقي الكبير نيلسون مانديلا.

(3) Trust Women Conference

• وأخيرا، بمناسبة المقابلة الكبيرة التي أجريت يوم 21 مارس 2019، حول الرق في موريتانيا، مع رامانتا رامسامي[1]، قال حقوقي موريتاني: "في بلادي، لست الوحيد المنحدر من مجتمع الرقيق. فهناك تحريات تقدر أن 20% من السكان ما يزالون عبيدا بالفعل، تمارَس عليهم كل ظروف الملكية الشخصية".

فقرتان مأخوذتان من صحف أجنبية تؤكدان ما ذهبنا إليه. الأولى ذكرتها "جيستيس إينفو" في ورقة منشورة يوم 23 أغشت 2021، ونسبتها إلى حقوقي صرح لها بقوله: "بالنسبة لروابط حقوق الانسان المحلية التي تتهم الحكومة بأنها ترفض ترخيص إحصاء للعبيد، فإن هذه الأرقام بعيدة من أن تعكس حجم الظاهرة.

فالأكثر قساوة هو مصير النساء المسترقات والفتيات والبنات الصغيرات اللواتي يتعرضن للاغتصاب منذ نعومة أظافرهن على يد السيد وعلى يد أي أجنبي يمر بالحي زائرا. إنهن أيضا آلات للتربية الجنسية لأطفال من نبلاء الإقطاع. أطفال هؤلاء النسوة المسترقات، الذين قليلا ما تكون لآبائهم هويات معروفة، قابلون للإيجار والرهن والبيع والتنازل والعطاء من قبل ملاك أمهاتهم".

الفقرة الثانية مقتطعة من الصفحة 49 من التقرير المنبثق عن أعمال مهمة قيم بها في موريتانيا من 1 إلى 8 مارس 2014، من قبل الهيئة الفرنسية لحماية اللاجئين والمهاجرين من بلدانهم، بمشاركة

---

(1) صحفية فرنسية من أصل موريسي، متخصصة في الشأن الإفريقي.

المحكمة الوطنية لحق اللجوء، وهي الفقرة التي أيد فيها مدافع شرس عن حقوق الانسان، دون أن يرف له جفن، أن "في موريتانيا أشكال من الرق لم تتغير، فمثلا عندما يولد للمسترقة ابن يمنح لابن سيدها، وإذا تزوجت ابنة السيد، وكانت تريد الذهاب مع زوجها، يعطيها أبوها ولد المرأة المسترقة. وهذا ما يزال موجودا!".

هاتان الفقرتان لوحدهما تظهران مدى خطورة هذه التصريحات. فما تشيران إليه من وقائع لم يتم دعمها بأي مثال دقيق، كما لا تشيران إلى أي مكان حدثت فيه هذه الحالات. وإذا اعتبرنا أن مثل هذه الانتهاكات حدثت في موريتانيا، فإن أية معلومة لم يتم تقديمها حول الحيز الترابي الذي وقعت فيه هذه الحالات أو الأشخاص، العاديين أو الاعتباريين، الذين أبلغوا عنها.

هل يتحدثون عن الأزمنة الغابرة التي لا شك أنها عفت رغم أنهم يصرّفون أفعالهم في الحاضر ليوهموا الناس بأن ما يتحدثون عنه واقع معيش؟.. لا شك أن ممارسات من هذا القبيل حدثت، للأسف، بالفعل في مجتمعنا كما هو حال مجتمعات أخرى من شبه المنطقة ومن العالم حيث مورس الرق. لكن تأكيد وجود مثل هذه الحالات اليوم، بالرغم من بروز وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة التي يمكنها الكشف في ثوان عن الخداع، أمر في غاية الجراءة. وهذا ما يفسر لماذا "المدافعون عن حقوق الانسان" يفضلون على الدوام الحديث العائم "الغامض" حول أبسط عنصر يمكن أن يقدم إيضاحات.

وإن السهولة التي تمكّن من خلالها هؤلاء الحقوقيون من التعريض بموريتانيا على المنابر الدولية، على اعتبارها بلدا استرقاقيا، مرتبطة بعدة عوامل:

- عدم اكتراث غالبية الموريتانيين، شعبا وقادة، بما يمكن أن يقال حول بلدهم في أماكن بعيدة لا تمثل بالنسبة لهم رهانا ماديا أو لامايا معتبرا. كما أنها أماكن كثيرا ما لا يعرف الموريتانيون لغتها ولا يتابعون أخبارها. فإذا ما قام عضو من منظمة غير حكومية بالتصريح على كل المنابر، بأن 20% من الموريتانيين يعيشون الرق، فهذا لا يغير كبير شيء في سعر الزيت والأرز واللحم: أكبر هموم الناس. وأكثر من ذلك فإنهم يضحكون على بلاهة الغربيين الذين يؤمنون به. غير أن أي شخص لا يقدر الانعكاسات الحقيقية لهذه الدعاية السيئة.
- حرية التعبير التامة التي طبعت موريتانيا منذ عقدين حيث أصبح بالإمكان نشر الأكاذيب المخجلة والتصريحات التشهيرية دون أن يثير ذلك أي ردة فعل. فقليلا ما يخضع هؤلاء للمساءلة عندما يعودون إلى بلدهم.
- الاستقبال "الأبوي" غالبا لـ"المدافعين عن حقوق الانسان" من قبل بعض المنظمات الدولية.
- كثيرا ما لا يمكن لأعضاء هذه المنظمات أن يتصوروا (أو يفضلون أن يتجاهلوا) أن المنظمات غير الحكومية الإفريقية والحقوقيين الأفارقة يمكن أيضا أن تكون عندهم أجندات شخصية

خارجا عن الدفاع النزيه عن حقوق الانسان. وهكذا يمكن أن نسمع على المنابر تصريحات مذهلة حول فتيات تم اغتصابهن وبيعهن، دون أن نقول بأن تلك التصريحات يمكن أن تكون كاذبة تماما. في هذا الأمر نوع من المسكنة، أو حتى العنصرية التي لا يمكن أن تتصور الانسان الإفريقي خارج حالة البؤس. للأسف، فإن الانسان الإفريقي، ككل إنسان، قادر على القيام بالحسابات الأكثر تشاؤما، وبالتالي في مواجهة تصريحات خطيرة كهذه، لابد، ببساطة، أن ندفع أكثر بالتحقق ضمن مسلسل التحري، وبصفة شفافة، بدعوة كل شخص معني للقدوم إلى الميدان، كما نفعل نحن في اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.

لا شك أن الرق ممارسة بغيضة كانت قائمة في غرب إفريقيا، وبالتالي في موريتانيا. غير أن ممارسات أخرى صادمة جدا ومنتكهة لحقوق الانسان كانت موجودة. وعلى الخصوص انتشرت في موريتانيا ظاهرة التسمين (لبلوح) المتمثلة في إرغام الفتيات والبنات الصغيرات، المنحدرات في الغالب من أسر "نبيلة"، على أكل كميات هائلة من الطعام بصفة يصبحن معها سمينات، وبالتالي جميلات مستعدات للزواج حسب معايير مجتمع البيظان. وفضلا عن المساس بالحقوق الجوهرية للمرأة (الفتاة تتعرض لإرغام بدني على الأكل)، وفظاظة المأساة التي تتعرض لها (تمارس عليها وسائل إكراه جسدي لإرغامها على الأكل وتخضع تارة لدلك عنيف بغية تمطيط الجلد)، فإن لممارسة "لبلوح" تداعيات ضارة على كافة جوانب

حياة النساء اللائي يتعرضن له: صعوبة التنقل، استحالة ممارسة نشاط معين، وزيادة مخاطر الإصابة بالمرض والوفيات الناتجة عن أمراض القلب.

من أجل الحديث عن حجم الآلام التي تقاسي منها ضحايا هذه الممارسة، يكفي أن نذكر القسوة الشديدة للوسائل المستخدمة. فهناك أولا وأساسا "أزيار"، وهو عصا مكونة من رأسين مربوطين من طرفيهما بحبل، وبين الرأسين توضع أقدام الفتاة. وتقوم امرأة قوية البنية وكبيرة القد بشد الخشب. الفتاة التي تشعر بألم حاد، تبدأ في الصراخ، فتقوم امرأة أخرى بالضغط عليها لتشرب اللبن أو الحساء. ولكي تنجو من المأساة، سيكون على الفتاة، لزوما، أن تستهلك كمية كبيرة من اللبن والطعام.

هذه الممارسة العنيفة إلى أقصى حد، والتي تنتهك الحقوق البشرية الأساسية، اختفت تماما في شكلها التقليدي مثلما اختفى الرق. لا شك أنه بقيت معايير من الجمال تنحو إلى تفضيل الأشكال الفخمة وتلح على النساء بالسمنة، لكنه من النادر أن نرى اليوم فتيات يكدن لا يبلغن سن الرشد وهن سمينات كما كان الحال في موريتانيا التقليدية.

إنه الوعي بين المواطنين ومتطلبات الحرية والحقوق التي تمنع هذه الممارسات من أن تظل موجودة. الرق، شأنه في ذلك شأن التسمين القسري (لبلوح)، هما جزء من هذه المواضيع المهمة على المستوى الإعلامي، وبعض الوثائقيات تحبذ تارة أن تبث مشهدا من

فتيات يتم تسمينهن مع شيء من الرضا، كما لو أن هذه الممارسة التي تعاني منها النساء ليست ذات صلة بهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان المسمى "التعذيب"، وكما لو أنها ليست مناقضة للكثير من الحقوق الأساسية: حقوق الطفل، وحق الصحة، إلخ. لكن من الواضح أن المجتمعات في ذلك الوقت لم تعتبر التغذية القسري (لبلوح)، مثل العبودية ، ممارسات مسيئة. كانوا في كثير من الأحيان جزءًا من معايير تلك الأزمنة وكان معظم الناس متعايشين معه. لقد أظهر علماء الأنثروبولوجيا بوضوح هذه النسبية للقيم وفقًا للعصور والمناطق الجغرافية، ولكن هذا يعني ببساطة أن المعايير المعاصرة، المدمجة جيدًا في عقليات الموريتانيين وكذلك في النصوص القانونية، ترفض هذه الممارسات القديمة التي هي العبودية و التغذية القسرية. وفقط الأشخاص ذوي النوايا السيئة أو الراغبين في تقديم الإثارة سوف يخلطون بين الأشكال المعاصرة من الخنوع التي لا تزال قائمة، أو الضغط الاجتماعي الذي يدفع النساء إلى السمنة مع الممارسات القديمة للعبودية أو التغذية القسري.

لنكرر أننا نعي المشاكل الحقيقية لحقوق الانسان، ونبذل جهودا كبيرة لمعالجتها بتناغم تام مع المنظمات ذات المصداقية في المجتمع المدني. لكن هذا الهذيان، من قبيل "عندما تلد مسترقة، يتم منح ولدها لأحد أطفال سيدها". و"الفتيات المسترقات يمكن كراؤهن ورهنهن وبيعهن والتنازل عنهن أو إعطاؤهن من قبل سيد أمهن لمن شاء"، لم يكن أبدا جزءا من القضايا المعالجة، لأننا لم

نلتق أبدا، بالرغم من حيطتنا في اللجنة، ممارسات من هذا القبيل خلال تحقيقاتنا على الميدان وخلال نشاطاتنا اليومية. أي رعب، وأية حقارة إذا ما التقينا هذا النوع من الممارسات وبقينا صامتين!.

ما تتعرض له موريتانيا يجعلني أفكر في عمل مواز.

لا شك أن القارئ يعرف "المدونة السوداء". لنعيد التذكير في عجالة أن هذا الكتاب يشمل كل الإجراءات التي تنظم حياة العبيد السود في المستعمرات الفرنسية. إنه النص الأساسي الذي يحدد حقوق الأسياد على عبيدهم والذي يصرح بأن العبد ملك عيني ومال، يمكن أن يقدم عطية أو يتم بيعه أو شراؤه.

كان الأمر هكذا قبل أكثر من قرنين.

لنتصور لحظة أن شخصا تجرأ اليوم على أن يأخذ فقرات من هذه "المدونة السوداء" ويقدمها لجمهور أجنبي (بعيد من الواقع في منطقة اغويان)، مؤكدا أن تلك الفقرات تصف العلاقات الحالية بين البيض والسود في اغويان!. فالأشخاص المقتنعون أن البيض في اغويان استرقاقيون لن يبحثوا في الأمر، وسيقتنعون مباشرة بالمعلومة.

سيسقطون طبعا في الخطأ لأن المدونة السوداء لم تعد اليوم تحدد العلاقات بين الأسياد السابقين والعبيد السابقين في اغويان.

حتى ولو أن آثارا واضحة من تلك العلاقات توجد باستمرار، لكنها توجد بشكل مغاير تماما. وحتى لو أن الكفاح من أجل تحسين

حقوق العبيد القدماء في اغويان[1] ما يزال متواصلا، غير أنه ليس ضد فقرات المدونة السوداء. لنرى الفقرة التالية كمثال:

"خلال أول محاولة للفرار، من حق السيد أن يقطع أذني العبد ويضع ميسما على كتفه. وعند المحاولة الثانية يكون من حق السيد أن يقطع عرقوبه ويضع ميسما آخر على كتفه الآخر، وعند المحاولة الثالثة يكون من حق السيد قتله. نفس العقوبة تطبق على العبد عندما يضرب سيده".

من يمكنه اليوم أن يتجرأ على بناء مشروع دفاع عن حقوق السود معتمدا على هذه الفقرات؟ طبعا أن من يفعل ذلك سيتم وصفه بأنه مهرج أو على الأقل دجال.

للأسف، عندما يتعلق الأمر بموريتانيا، بسبب خمولنا واهتمامنا القليل بهذا النوع من الإتهامات، فإن الشخص الذي يحمل خطابا مماثلا، سيرش بالبخور هنا وهناك، وحتى أنه يدعى للتعبير بانتظام على أشهر المنابر في العالم.

وأخيرا، على صعيد آخر، بعض هؤلاء "الحقوقيين" الموريتانيين، في نفس ممارسة هواية المفارقات، أكدوا أن الشريعة الإسلامية تشرع الرق دون الخوف من الوقوع في مفارقة تاريخية. وقد استطاعوا بهذا خداع العديد من الهيئات الإعلامية والمنظمات الدولية. لا شك أن الدين استخدم في السابق لمنح الشرعية لممارسة

---

(1) Guyane

الرق (أو تأطيره على الأقل) خلال فترة من تاريخ موريتانيا، غير أن ذلك شمل كل بلدان العالم الإسلامي. وليس الإسلام وحده الذي استُغل كـ"دين" لتأطير وشرعنة الرق.

لكن الأمس ليس اليوم. وكل الفقهاء المسلمين المعاصرين والعلماء مجمعون على رفض الرق، ويعتمدون في ذلك على النصوص الأساسية وعلى تفاسير إسلامية قديمة تشجب هذه الممارسة. ما هي المصلحة اليوم الكامنة في القول بأن الشريعة "تشرع" الرق بينما تحظره؟ أية مصلحة في ذلك غير إرضاء جمهور يبحث جزء منه (غالبا دون وعي) عن أقل سبب يبرر به رفضه للإسلام خاصة بالربط بينه وبين الرق؟

هذا كما لو أنهم، انطلاقا من الدور الذي لعبه الدين في الغرب لتبرير ودعم الرق، يثيرون بشكل مبسط دور المسيحية في استمرار أشكال الإخضاع أو حتى الرق في بعض المجتمعات المسيحية بإفريقيا.

لا شك أن الفاتيكان بارك الممارسات الاسترقاقية بامتناعه عن شجبها صراحة، وأن البابا نيقولا الخامس[1] شجع اكتشاف إفريقيا وإخضاع غير المؤمنين، وأن إسبانيا المسيحية والبرتغال استخدمتا

(1) اسمه الأصلي تومازو بارانتيسيلي، ولد يوم 13 نوفمبر 1397، وكان البابا رقم 208 للكنيسة الكاتوليكية بلقب نيقولا الخامس وذلك من 6 مارس 1447 إلى غاية وفاته يوم 24 مارس 1455.

الدين لتبرير الرق والدفاع عنه، وأن بعض الكهنة ساهموا فيه بشكل نشط، وأن بعض رجال الدين في الغرب كانوا حلفاء للاسترقاقيين. لقد استخدم المسيحيون الدين في الماضي لتبرير وتشريع الرق، وهو ما قاد البابا يوحنا بولس الثاني[1]، يوم 12 مارس سنة 2000، إلى طلب الصفح باسم الكنيسة على اعتبار أنها شجعت ودعمت استرقاق الأفارقة. كل الوسائل كانت صالحة لتشريع وتبرير الرق: الديانات والنظريات مثل نظرية تفوق العرق الأبيض على العرق الأسود، لكن كل هذا ينتمي للماضي.

ماذا تفيد إثارة الماضي لوصف الحاضر؟ الأمر ليس غير نزيه فحسب، بل غير فعال أيضا في كفاح حقيقي ضد انتهاكات حقوق الانسان.

حول موضوع العلاقة بين الإسلام والرق، لا يمكن للحقوقيين في موريتانيا أن يتجاهلوا أن رابطة علماء موريتانيا تقدمت، سنة 2015، بفتوى واضحة قالت فيها بأن الرق جريمة لا علاقة لها بالشريعة، وأن هذا الموقف المبدئي، القائم على بصيرة لا يمكن إنكاره، أصبح فقها، وأكده علماء أجلاء سايروها في ذلك.

---

(1) اسمه الأصلي كارول جوزيف فوتيلا. ولد 18 مايو 1920 وتوفي 2 ابريل 2005. وهو بابا الكنيسة الكاتوليكية رقم 264. انتخب بابا يوم 16 أكتوبر 1978 وبقي في منصبه حتى وفاته. وهو بولندي وبالتالي كان أول بابا من غير الإيطاليين منذ عهد إدريان السادس 1522-1523.

ومن المستغرب أن نرى بعض الحقوقيين يدلون بتصريحات دون أن تكون لديهم مراجع أو أدلة أو إحصاءات حول أقل رابط بين الحدث المثار والواقع الموضوعي، على شكل أسماء أشخاص وقرى وقبائل وأعمال علمية، إلخ.

لا يكفي أن نؤكد أن موريتانيا بها 50% يولدون مملوكين من قبل أسيادهم، وأن العبيد يباعون ويؤجرون فيها، فلابد أن ندعم مثل هذه الادعاءات بأدلة ملموسة واعتبارات واقعية يمكن التحقق منها. في أية ولاية؟ في أي تاريخ؟ ما هي وأين توجد وثيقة الاستدلال؟ مَن الجهة التي أبلغت عن حالات الرق حتى لو لم تجد ما يؤكدها؟. عندما يؤكد مناضلون مناهضون للرق أن بنات العبيد يتم إعطاؤهن وبيعهن، لماذا يسكتون عن كل الظروف التي اكتنفت هذه الجريمة البغيضة؟ لماذا يمتنعون عن وصف الأحداث من جانبها الجغرافي والزمني؟

الحملة التي تحاول إضفاء المصداقية على الفكرة القائلة بأن موريتانيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يوجد فيه الرق على نطاق واسع، وفي أشكاله الأكثر فظاعة، قيم بها، دون إعاقة، وعلى مدى العديد من السنوات، في ثوب من العنف النادر.

مع احترام الفارق في النِّسب، فإن الطريقة التي يعالج بها موضوع الرق في موريتانيا تشبه في الكثير من جوانبها حجة الأسلحة الكيمياوية التي بررت غزو العراق. في لقاء له سنة 2013، أعلن كولين باول، وزير الخارجية الأمريكي، في تصريح حول أسلحة الدمار

الشامل في العراق، أن صدام حسين لا يملك منها غراما واحدا. بمناسبة نشر كتابه "كنت محظوظا"، في مطابع أوديل جاكوب، يعود إلى هذه المرحلة في مقابلة حصرية. يسأله الصحفي: "في يوم 5 فبراير 2003، ألقيتم في الأمم المتحدة خطابكم الشهير حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، وقلتم فيه إنكم تمتلكون "أدلة" بدا في ما بعد أنها غير دقيقة في مجملها. وبعد عشر سنوات، تكتبون في كتابكم الجديد أن ذلك الخطاب يبقى نقطة سوداء في مشواركم، وأنكم تتذكرون يوم 5 فبراير بأعمق من يوم مولدكم. لماذا؟". يجيب كولن: "من الصعب أن ننسى فترة كتلك خاصة إذا كانوا يحدثونكم عنها كل يوم على مدى عشر سنوات. منذ أن اكتشفت أن عددا كبيرا من المعلومات التي أعطيت لي كانت غير صحيحة، لا أتوقف عن التساؤل ماذا كان علي فعله لتحاشي ذلك؟".

أسلحة الدمار الشامل، تلك الترسانة الكيمياوية التي أصبحت ذريعة لغزو العراق من قبل الولايات المتحدة سنة 2003، لم توجد إذن أبدا. وكانت تفتيشات الأمم المتحدة على الميدان بقيادة هانس ابليكس، قد تقدمت ببراهين على عدم وجودها. وأكد هانس ابليكس[1] سنة 2013 أن "بعض الدول حاولت القضاء في العراق

(1) دبلوماسي سويدي دولي. كان مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية من 1981 حتى 1997. كان، سنة 2002، رئيسا للجنة الأممية المكلفة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

على أسلحة دمار شامل غير موجودة".

ربما ذات يوم سيصرح أهم الفاعلين في هذه المكيدة ضد موريتانيا بنفس ما صرح به كولين باول من ندم. وبعضهم سيختفي، لا شك، من المشهد، والبعض سيؤكد أنه خُدع، غير أن الضرر كان قد حدث. لحسن الحظ أن بلادنا لا تعيش حاليا وضعا كارثيا كالذي كانت تعيشه العراق حينذاك، وبالتالي تتوقف المقارنة على التلاعب الفظ الذي يُرفع أمام أعين العالم والذي يتكشف، وفق الواقع الميداني، أنه غير صحيح.

بنفس طريقة هانس ابليكس، وبضمير مرتاح، وبالاستناد على التعاون التقني الوثيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الانسان في نواكشوط، يمكنني أن أقول، بعد أن جبت الميدان مع فريق اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية والسفارات، ان "بعض الهيئات الإعلامية الكبيرة، وبعض المنظمات الدولية تريد أن تشجب رقا واسعا في موريتانيا لا وجود له ".

ومن ناحية أخرى ولفترة طويلة كانت ردة فعل السلطات العمومية، كشفت عن الكثير من الارتجالية، واقتصرت الاستراتيجية (أو ما يقوم مقامها) على تعبئة مجموعة من المنظمات غير الحكومية المفتقدة للمصداقية بغية رفع شعارات الحكومات لدى الهيئات والمنابر الدولية، بيد أنه يجب أن تزود الدبلوماسية العمومية بالحجج فلا جدوى من إرسال وفود من البرلمانيين أو

المجتمع المدني هنا أو هناك إذا لم يكن لديهم الحجج اللازمة، ولا جدوى أيضا من قمع المظاهرات التي ينظمها مناضلو حقوق الإنسان أو حظر بعض المنظمات غير الحكومية.

في الواقع شرعت الدولة بشكل غير موفق في حملة لحظر المنظمات غير الحكومية التي دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الاعتراف بها في تقريرها لعامي 2019-2020 ، ولكن أيضًا لطرد المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة العفو الدولية والمنظمات الأمريكية (التي أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نفس التقرير 2019-2020 بدعوتهم لإعادة زيارة موريتانيا مرة أخرى) وأخيراً اعتقال النشطاء الحقوقيين الذين وصل عددهم منذ 2016 إلى 168 شخص من بينهم 60 من مناهضي الرق، ومن ناحية أخرى فإن معالجة المحاكم لملفات الرق المنشورة أمامها تتميز ببطء كثر انتقاده (تمت فقط معالجة ملفين من أصل 47 ملفا مفتوحا خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى 2019 ما تمخض عن إدانات).

ولذلك يجب ملاحظة أن استراتيجية الدولة كانت غير مناسبة من جميع النواحي.

الاستراتيجية الجديدة للجنة

في مواجهة حجم بعض الأرقام (20% من السكان خاضعين للرق، 150.000 من العبيد!)، كانت ردة الفعل، كما قلنا سالفا، تتمثل غالبا في عدم الاكتراث أو قمع المناضلين.

لقد اعتمدت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مقاربة جديدة تتمثل في قبول أدهى الاتهامات والافتراضات، واعتبرت أن عليها، ببساطة، أن تمضي، بكل شفافية، في عملية البحث عن الحقيقة.

لا يمكن للجنة، في حال من الأحوال، أن تبقى في منأى عن ملف الرق لسببين. فقبل أن يكون الرق قضية خاصة بمنظمة غير حكومية أو منظمة دولية، فهو قبل كل شيء، إن وجد، انتهاك خطير لحقوق الانسان يتوجب شجبه من قبل اللجنة. كان ذلك هو الهدف الأول للمهمة الملقاة على عاتق هيئة وطنية تعنى بحقوق الانسان وفقا لقرار من الجمعية العامة للأم المتحدة صادر يوم 20 دجمبر 1993. وأكثر من أي هيئة أخرى، تعنى هذه اللجنة بترقية وحماية حقوق الانسان. هذه المهمة كلفها بها القانون المنشئ رقم 016-2017 الذي ينص في مادته الرابعة أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان "تعتبر جهاز استشارة ومراقبة وإنذار ووساطة وتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تتمثل مهمة اللجنة على الخصوص في:

-إبداء الرأي الاستشاري بناء على طلب من الحكومة أو

البرلمان أو أي جهاز مختص آخر أو بمبادرة خاصة من اللجنة حول القضايا العامة أو الخاصة المرتبطة بترقية وحماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية، كما تولي اللجنة عناية خاصة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

-دراسة وتقديم آراء استشارية حول التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ومشاريع النصوص المتصلة بهذا المجال؛

-المساهمة بالوسائل المناسبة في نشر وتجذير ثقافة حقوق الإنسان؛

-ترقية البحث والتربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان داخل مختلف أسلاك التعليم وداخل الأوساط الاجتماعية المهنية؛

-العمل على التعريف بحقوق الإنسان وبالإجراءات التي تمكن من الاعتراف بها وخاصة مكافحة كافة أشكال التمييز والمساس بالكرامة الإنسانية وخصوصا التمييز العنصري وممارسات الاسترقاق وأشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من خلال توعية وتحسيس الرأي العام من خلال الإعلام والاتصال والتعليم مع الاستعانة في هذا الشأن بالصحافة بمختلف أجهزتها".

كل هذه المهام تذكّر إذن بأننا، بوصفنا لجنة وطنية لحقوق الانسان، معنيون بقضية الرق على أعلى مستوى، وربما أكثر من كل منظمة وطنية أو أجنبية حقوقية أخرى. لهذا اتخذنا المبادرة بوضع اليد على هذا الملف.

وبالإضافة إلى أنه من صميم مهمتنا، فإن الرق يعنينا طبعا

بوصفه أحد أكبر الانتهاكات الحقوقية الخطيرة التي يمكن أن تحدث.

في إطار المقاربة الجديدة للجنة الوطنية لحقوق الانسان التي تبتعد عن كل ما كان قد اتخذ من مقاربات في السابق، قررت اللجنة، في مرحلة أولى، أن لا تنكر وجود ظاهرة الرق. لإن الإنكار بحد ذاته لم يُحدث أي انعكاس في السنوات الماضية. وبدلا من الإنكار، كنا أول هيئة عمومية تنظم مؤتمرا صحفيا وتعلن أنه ليس من المستبعد أن يكون الرق ممارسا في موريتانيا كما في دول أخرى من العالم. كما أن موريتانيا تحوز محاكم مختصة في مجال الرق وهي تدين، من وقت لآخر، بعض الأشخاص. ذلك المؤتمر الصحفي نظمناه يوم 10 دجمبر 2019 بحضور كل السفراء الأجانب، والشخصيات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني. وخلال المؤتمر ذكرنا بأن بلادنا التزمت أمام المجتمع الدولي بأنها ستكافح مخلفات الرق في إطار خارطة الطريق التي أعدت مع الأمم المتحدة والتي تم تطبيق جل نقاطها.

تدخلات اللجنة، المُقام بها انطلاقا من مقاربة متقنة منهجيا، تمثلت أساسا في تنظيم قافلة على مدى سنتين، جابت كل الأراضي الموريتانية، بما فيها الأماكن النائية جدا (قرى وآدوابه واقعة في الأماكن الأكثر عزلة). يتعلق الأمر، في الآن نفسه، بمحاولة اكتشاف الواقع المحتمل ميدانيا لممارسة شاملة للرق، وأيضا تشجيع المحليين على تحمل مسؤولياتهم.

نعبّئ، نَطّلع، نكوّن، ننتظم، نشارك، نحوز، نصبح فاعلا.. عدة محطات، من المنطلقات اللازمة لكي يتمكن كل أحد من أن يكون لاعبا في ميدانه، وأن يكون قادرا على تغيير الأمور. وعلى أساس هذه القناعة، شغلت التعبئة وجمع المعلومات حول قضية الرق في موريتانيا مكانا مركزيا في الأعمال التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

التعريف بالتشريعات التي تجرم وتقمع الرق والممارسات الاسترقاقية، إطلاع الجمهور المستهدف على التصنيف القانوني لمثل تلك الأفعال (جريمة ضد الإنسانية)، وحول التداعيات المرتبطة بهذا التصنيف (عدم قابلية التقادم)، وحول مثالية وعدم شفقة العقوبات التي قد يتعرض لها المرتكبون والمتعاونون والمتمالئون معهم في تلك المخالفات، نشر المعلومات، والتعبئة والتثقيف حول حقوق الانسان، باعتبار أنها تفتح الطريق إلى الوعي: تلك هي ديباجة الإنجاز التام والكامل لتلك الحقوق. وهذا الوعي يمكّن الناس الأكثر حرمانا من التعبئة والحصول على وسائل الفعل.

رسالتنا كانت، في ذات الوقت، بسيطة ودقيقة:

في اتجاه السكان:

- في كل ولايات الوطن وفي كل مكان ناءٍ، نشرنا على نطاق واسع الرسالة التالية: "الرق ممارسة بغيضة، وجريمة يعاقب عليها أشد العقاب وفق القانون الجنائي الوطني".
- "لا يحق لأي أحد أن يخضع شخصا للرق. وإذا كنتم ضحية

أو شهودا أو على علم بحالة، فإن عليكم أن تبلغوا عن ذلك، وأن تشكوا، وأن تتصلوا باللجنة الوطنية لحقوق الانسان من خلال أرقامها، بما فيها الرقم الأخضر، ومن خلال عناوينها الألكترونية، وهواتفها، ورقمها على الواتساب. كما أن عليكم أن تتصلوا بالسلطات، وعليكم أن تستخدموا هواتفكم الذكية لأخذ صور ومن أجل التوثيق".

- "لا أحد عليه أن يقبل الخضوع للاسترقاق. يجب أن تخبروا بالأمر وأن تبلغوا عنه وأن تتقدموا بشكوى".

في اتجاه السلطات (الإدارية والأمنية):

- لقد قدمنا الرسالة التالية أمام كل السلطات الجهوية: "من حقكم معالجة الحالات التي تقدم لكم بكل عدالة وبالسرعة اللازمة. لا أحد يطلب منكم أن تكونوا مجاملين أو أن تعالجوا الملفات المتعلقة بالرق بمحاباة. عليكم أن تكونوا حذرين. لا تستخفوا بأي مؤشر وفتشوا عما إذا كانت الحالة حقيقية أم غير حقيقية".

تجاه السلطات القضائية:

- لقد ذكرنا السلطات القضائية بمهمتها في ضمان الحريات العامة وبالتالي بواجبها في التعامل مع ملفات الرق بسرعة وحيادية.

بعد الطاولة المستديرة حول الرق، شهر يونيو 2021، والتي شاركنا فيها، سجلنا بارتياح أنه من بين النتائج المتحصل عليها، يوجد في المقام الأول تعميم من المدعي العام موجه لكافة وكلاء الجمهورية يطلب منهم أن لا ينتظروا الشكاوي، بل يطلقوا

التحقيقات والتحريات بالتزامن كلما تم تقديم حالة استرقاق.

بعد الرسائل الموجهة إلى السكان والسلطات الإدارية والأمنية والقضائية، ركزت اللجنة على آلية التحري التي وضعت، بدعم فني من مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان.

في السابق، كانت المنظمات غير الحكومية تشير، من حين لآخر، إلى اكتشاف حالة رق، وعندها تطلق السلطات الإدارية والأمنية والقضائية تحقيقا. وفي كل مرة لا تؤكد فيها نتائج التحقيقات ادعاءات المنظمات، تقوم هذه الأخيرة بالرد من خلال مؤتمرات صحفية تشجب ما تصفه بـ"التواطؤ بين السلطات والأسياد والاسترقاقيين".

وفي ردها، تقول السلطات ببساطة ان "المنظمات تستغل قضية الرق كرأس مال تجاري". وينتهي الحوار على هذا التعارض الصوري دون أن نعرف ما إذا كانت الحالة صحيحة أم كاذبة.

من أجل وضع حد نهائي لهذا الجدل المتكرر، تمثلت المقاربة الجديدة التي اعتمدتها اللجنة في تعبئة جهود هؤلاء وأولئك نحو تحقيقات مستقلة، بعيدا عن الجدل العقيم. ولهذا الغرض اتصلت، خلال شهر فبراير 2020، بمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، التابعة للأمم المتحدة، لنقوم معها بالتحقيق بصفة مستقلة في كل حالة من الرق يتم ذكرها.

وانبنت المقاربة على الذهاب إلى الميدان بغية تسليط الضوء على أساس معلوماتها الخاصة (المباشرة) دون اللجوء إلى معلومات

ومعطيات المنظمات غير الحكومية، أو تلك التي تقدمها السلطات. إنها مقاربة تضمن الموضوعية.

وبدا أن هذه المقاربة فعالة، وقد مكنت الهيئة، بعد التحريات التي قيم بها انطلاقا من حزمة إجراءات كَوّن عليها المكتب فريق اللجنة، من أن تحصل على رأي واضح حول الحالة التي يتم الإبلاغ عنها.

إن آلية من هذا النوع، مع التجربة المتصاعدة، لا يمكن أن تكون محل شبهة أو تشكيك بالنسبة لمصداقيتها لأنها تضم مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بوصفه مستشارا فنيا، ومنظمات شهيرة معترف بنضالها في حماية حقوق الانسان مثل منتدى منظمات حقوق الانسان[1] التي رافقتنا مرة، شأنها شأن الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان[2]، وسيف ثو تشلدرين[3].

لقد استفدنا من شراكتنا مع مكتب الأمم المتحدة، كما استفاد مكتب الأمم المتحدة من شراكته معنا. فالحقيقة أنه مهما كانت موضوعية واستقلالية عمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، تبقى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ولأولئك الذين لا يمكنهم أن يتصوروا استقلال المؤسسات، مجرد هيئة عمومية من هيئات

---

(1) FONADH

(2) AMDH

(3) Save the Children

الدولة، كثيرا ما ينظر إليها على أنها قريبة من النظام، وحتى أن سبب وجودها هو التغطية على الحكومة. وهكذا فإن شراكة اللجنة مع مكتب الأمم المتحدة يمنح المصداقية لنتائج تحرياتها. وبدوره فإن مكتب الأمم المتحدة يستفيد، بشراكته مع هيئة دستورية تتمتع بصلاحيات واسعة ، من ولوج أماكن تمنعه الإكراهات الدبلوماسية من الوصول إليها. غير أن أكبر استفادة للجنة من المكتب هي حصولها منه على الدعم التقني.

يجدر بنا أن نذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، خلال اجتماع مع الدبلوماسيين، شهر سبتمبر 2020 في فندق مونوتيل، قدمت دعوة لكل السفراء للالتحاق بها ومرافقة حملاتها التعبوية. وكانت ردودهم إيجابية. وهكذا تشرفت اللجنة بمرافقة سفير الاتحاد الأوربي شخصيا في إحدى المرات. كما سجلت اللجنة، بارتياح، مشاركة ممثلي مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة وسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في بعض حملاتها داخل البلاد، فيما عبرت سفارتا فرنسا وألمانيا عن استعدادهما للمشاركة في هذه الدينامية. وانتهزت اللجنة هذه السانحة لتدعو منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووتش[1] والعفو الدولية[2] اللتين تتابعان عن كثب وضعية حقوق الانسان في موريتانيا خاصة قضية الرق،

(1) Human Rights Watch

(2) Amnesty International

وذلك للمشاركة في هذا المسلسل الشفاف.

وتظل المقاربة المعتمدة من قبل اللجنة الوسيلة الأكثر فعالية لمعالجة حالات الرق التي يتم الإبلاغ عنها.

ويشكل إشراك كل هذه الهيئات، كشهود، رهنا لنزاهة التحريات وجر السلطات إلى الابتعاد عن كل شكل من أشكال التراخي والمحاباة في معالجة حالات الرق كما تتهمها به المنظمات غير الحكومية، وتدفعها هذه الأخيرة إلى أن لا تبلغ مجددا إلا عن حالات رق حقيقية، وأن لا يشتبه مجددا في إبلاغها عن حالات زائفة وعن تلاعبها بالكفاح ضد الرق لغايات شخصية.

وفي مسعاها إلى الشفافية، تقوم اللجنة، كلما حدث إبلاغ عن حالة استرقاق إلى عمل التحقيقات والتحريات اللازمة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتدعو منظمات المجتمع المدني، لإشراكها معها في تحريات موضوعية، وقد رافقنا بعضها مثل منتدى منظمات حقوق الإنسان والرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان لكن لاحظا بعد ذلك تقاعس بعض المنظمات واعتذارها عن قبول دعواتنا كأنهم بذلك لا يريدون إحراج المنظمة غير الحكومية التي أعلنت عن حالة الاسترقاق وهو مالم نستسغه لأن من قام بالإعلان عن حالة الاسترقاق لا يجب أن يكون همه الوحيد هو إثباتها وبالتالي يجب أن لا يشعر بالحرج من مشاركة الآخرين في التحريات. بل يجب أن يكون هدفه هو إطلاق عملية التحقيق في الحالة المزعومة والتي، بمجرد تأكيدها، سينسب

الفضل في ذلك إلى يقظة المنظمة سواء تم إثبات الحالة أو نفيها.

من الجدير ذكره أن هذه الآلية، أصبحت، من الآن فصاعدا، عملية، وأن أول حالة تتم معالجتها من خلالها كانت تلك التي أبلغت عنها منظمة غير حكومية شهر فبراير 2020 بولاية كيديماغا، وعرفت حينها بـ"قضية ابّيبو"، وأن التحقيق الذي قامت به اللجنة أكد، بصرامة، أن الأمر يتعلق بتشغيل أطفال بدلا من رق (الطفل المعني أخضعه ذووه للعمل راعيا للقطيع). وقد حولت اللجنة استخلاصاتها إلى المنظمة المعنية بإرفاق بعض السفارات وبعض المنظمات الدولية المعتمدة في البلاد (الاتحاد الأوربي، فرنسا، أمريكا، إسبانيا، بريطانيا، المفوضية السامية للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية). في المقابل، أبلغت منظمة غير حكومية عن حالة في شرق البلاد، وبعد التحريات التي قامت بها اللجنة ومكتب الأمم المتحدة، كانت الخلاصة أن هناك قرينة رق بسبب التناقضات وغياب الانسجام في التصريحات المدلى بها أثناء التحقيق.

مع العلم أن الآلية الشفافة للجنة الوطنية لحقوق الانسان، التي يعترف الجميع بجديتها، لم تحصل من كل إبلاغ إلا على خمس حالات مشتبه فيها خلال ثلاث سنوات! وهو رقم يفسر هدف هذا الكتاب الذي يشرح لماذا، بوصفي رئيسا للجنة، أجدني مستاء من الحملة المقام بها ضد موريتانيا، بينما نواجه رهانات أكثر أهمية لمواطنينا في مجال الدفاع عن الحقوق الأساسية.

أرقام جديدة ذات مصداقية وأقل إثارة

جابت قوافل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان البلاد خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2021،2020،2019) ووضعت آلية التحري التي تقدم وصفها.

إذن؟ ماذا اكتشفا منذ أن وضعنا هذه الآلية على مدى 3 سنوات؟ مهما بدا الرقم مذهلا، حصلنا على 5 حالات يشتبه في أنها استرقاقية!! 5 حالات في 3 سنوات!!..

أين خرج عشرات آلاف العبيد، ونسبة الـ 20% من السكان الخاضعين قسرا للرق؟ هل يوجدون في أماكن نائية جدا من الصحاري بحيث يستحيل على أي شخص أن يصلها؟

5 حالات مشتبه فيها تم الإبلاغ عنها من قبل منظمات غير حكومية ومناضلين مناهضين للرق في الفترة التي تغطي 2019، 2020، 2021 منذ أن أخذت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قضية الرق باليد عبر حملتها المعنونة "لنطوي صفحة الرق" و"لا تسامح مع الرق". 5 حالات فقط خلال ثلاث سنوات هي ما أعلنت عنه منظمات المجتمع المدني المفترض فيها أنها يقظة ومعبئة وهي: 2 في باسكنو، 1 في ودان، 1 في كيديماغا، 1 في الحوض.

تلك هي أهم خلاصة تُستنتج من حصيلة قافلة "لنطوي صفحة الرق". وهي الحصيلة التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق

الانسان خلال لقاء نظمته يوم 10 دجمبر 2021 في فندق مونوتيل مع سفراء الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وبريطانيا وممثلي هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، والعديد من الشخصيات المستقلة المهمة.

يوحي الرقم 5، الذي جاء ليعكر صفو السكينة بحالات مشتبه فيها خلال 3 سنوات، بملاحظة مزدوجة:

- إما أنه رقم غير مشكوك فيه (5 حالات في 3 سنوات)، ويكون إذن من حقنا أن نخلص إلى أن الرق غير موجود تقريبا، وأن الظاهرة تم إلغاؤها لدرجة أن حالات الرق المشتبه فيها باتت معزولة ومشتتة ومحجوبة، بحيث يصعب تحديدها مكانيا، وبالتالي فإنها لكذبة مطلقة أن ندعي أن البلاد تضم بين جنباتها مئات آلاف العبيد،
- وإما أن الرقم غير صحيح، وأن البلاد تعج بحالات الرق. فهذا يعني أن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والمجتمع الدولي والمؤسسات الوطنية المختصة والنشطاء المناهضين للرق فشلوا في مهمتهم ولم يقوموا بعملهم كما ينبغي لأنه خلال ثلاث سنوات لم يجدوا من مئات آلاف الأرقاء المزعومين إلا 5 حالات، بالرغم من المهنية العالية التي تتحلى بها والوسائل الموضوعة، بلطف وسخاء، تحت تصرفها،

وجهت اللجنة، بتاريخ 2022/01/24، رسالة إلى منظمات إيرا ونجدة العبيد وهيئة الساحل ومشعل الحرية التي تعد أهم

المنظمات الناشطة في مكافحة الرق، تطلب فيها منها أن تبعث إليها بحالات الرق المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ولم تتلق اللجنة أي رد من هذه المنظمات باستثناء منظمة "مشعل الحرية" التي ردت برسالتها رقم 0016 بتاريخ 2022/02/08 وقد أوردت في رسالتها حالات الرق التالية:

- مبروكة وأطفالها الـ 5،
- امبارك ولد إبراهيم الذي وصل إلى المنظمة وطلب مساندتها يوم 2021/12/10 بغية تحرير أعضاء أسرته: والده إبراهيم ووالدته امبيريكه وأخويه لغظف وسالم وأختيه لاله والسالكه. وقد سجلت المنظمة أنه مباشرة بعيد تدخلها وضع المتهمون تحت الرقابة القضائية.
- قضية الأختين اللتين فرتا من الرق وتركتا أطفالهما إسلمو ولغظف وفاطمه واتشيشه ولاله.

هذه الحالات والحالات الـ 12 التي حوكم المتهمون بها في مدينة النعمه سنة 2019، وأدينوا بأحكام قاسية تتراوح من 10 إلى 15 سنة، بحضور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، تمثل جانبا من الملفات العالقة أمام القضاء.

وقد أخذت اللجنة علما بالحالات العالقة أمام القضاء خلال السنوات العشر الأخيرة التي يتابعها مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان وبعض المنظمات مثل نجدة العبيد. يذكر الجدول المقدم من قبل مكتب المفوضية السامية والمكتب الدولي للشغل

أن 32 ملفا ما يزال عالقا أمام القضاء.

إذا نظرنا إلى الحصيلة بالاعتماد على آليتنا وعلى الحالات المعروضة أمام العدالة والتي يتابعها مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، والحالات التي أبلغت عنها المنظمات، نجد عددا يتجاوز قليلا سقف الثلاثين حالة المزعومة!: حالات مزعومة وغير مؤكدة. ألسنا بعيدين كل البعد من عشرات آلاف العبيد حسب ما يشير إليه بعض المدافعين الموريتانيين عن حقوق الانسان؟

الأخبار الملفقة في ودان

كيف تظل موريتانيا توصف، بالرغم من ندرة حالات الرق المشتبه فيها، بأن الرق ما يزال يعشش فيها؟ من أجل فهم ذلك أعتقد أنه علينا الاهتمام بالصخب الإعلامي الذي تثيره أدنى شائعة عندما يتعلق الأمر بالرق في موريتانيا.

لنعود قليلا إلى حالة الرق المشتبه فيها من قبل إحدى المنظمات غير الحكومية في مدينة ودان الواقعة في شمال موريتانيا. يتعلق الأمر بامرأة مسترقة تم إهداؤها كمهر خلال حفل زفاف.

كانت هذه الحالة محل تحريات مشتركة بين مكتب المفوضية الأممية السامية لحقوق الانسان واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وقد خلصتا إلى أن الأمر غير موثق بما يكفي وأن أية معلومة أو مصدر أو دليل لم يؤكد صدقية الحادثة.

ونشرت اللجنة خلاصاتها في بيان حول الموضوع، جاء فيه: "لم تتأكد هذه الحالة، رغم أن المنظمة غير الحكومية التي أبلغت عنها من ضمن أكثر المنظمات مصداقية في الساحة المحلية. لكن يحدث تارة، بسبب غياب التكوين، أن يصل بعض المناضلين إلى استنتاجات تفتقد للدليل".

رغم ذلك، وعلى الرغم من طابعه غير الجدير بالثقة، الإبلاغ عن هذه الحالة المزعومة تم تناوله على أوسع نطاق من طرف الإعلام الدولي الذي حرك للتو، ودون إرادته، ماكنة التلفيق

المخوفة:

هكذا، في مقال نشر يوم 13 ابريل 2021 في صحيفة "فرانس إينفو آفريك[1]"، تحدث جاك دوفو[2] عن هذه الحالة المزعومة بقوله: "في موريتانيا، منْح امرأة مسترقة كهدية زواج يثير النقاش مجددا حول الرق. نعرف اسمها: ميمونه. ونعرف أيضا أنها منحدرة من مجتمع الحراطين. قبل أسابيع، في مدينة ودان، بشمال موريتانيا، تم منح هذه الخمسينية كمهر من قبل زوج لزوجته". ولا يحدد المقال في أي فصل منه بأن ما يتحدث عنه يتمثل في رواية منظمة غير حكومية، ولم يجد سببا في استخدام وسائل غير أسلوب التأكيد.

وفي عددها ليوم 08 ابريل 2021، كتبت صحيفة "كوريي اينترناسيونال[3]، عنوانا مثيرا: "فضيحة: امرأة مهداة كمهر في موريتانيا"، ثم أوضحت، بصفة مقتضبة، تعليقا على بياننا حول الموضوع، أن "اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، المعروفة بأنها قريبة من السلطة، فندت الأمر". وخلصت، بشكل لا يخلو من السخرية، إلى القول ان "4% من السكان، حسب بعض الروابط، يعيشون الرق أي 160 ألف شخص في بلاد يقطنها 4 ملايين نسمة".

---

(1) France Info Afrique

(2) صحفي فرنسي.

(3) Courrier International

مـن المفـاجئ أن تـشكك صـحيفة "كـوريي اينترناسـيونال" في اسـتقلالية اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الانسان، وقـد كرسـها الدسـتور، وهي الاسـتقلالية الملازمـة لكـل لجنـة وطنيـة يفـترض فيهـا احـترام مبادئ باريس. نذكر بأن مبادئ باريس تشكل مجموعة من القوانين المعـترف بهـا عـلى المـستوى الـدولي وتمكـن مـن تقيـيم مـصداقية واستقلالية وفاعلية الهيئات الوطنية لترقية وحماية حقوق الانسان. فيمـا اعـترف التحـالف العـالمي للهيئـات الوطنيـة لحمايـة حقـوق الانـسان، وهـو هيئـة أمميـة، باسـتقلالية اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الانسان في موريتانيا. وإن استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وعملها على الميدان مكناها، يوم 28 دجمبر 2020، من أن تتجاوز من الفئة "ب" للمراقبين إلى الفئة "أ" للأعضاء كاملي العضوية في هذه الهيئة العالمية المهمة، مع حق تناول الحديث أمام مجلس حقوق الانسان، وحق التصويت، وحق الانتخاب في مختلف الهيئات.

فمصداقيتها إذن ليست محل أي تشكيك.

ليست صحيفة "كوريي اينترناسيونال" وحدها من سلكت هذا المسلك، فالعديد من وسائل الإعلام نشرت هذا الخبر الملفق:

- في يـوم 13 ابريـل 2021، نجـد في سي نيـوز[1]: مـنح امـرأة مسترقة كمهر زواج في موريتانيا،

---

(1) Cnews

- وتقـول "لا نوفيـل اتـريبين[1]": في موريتانيـا قـضية امـرأة مسترقة ممنوحة مهرا تثير الصخب،
- في يـوم 10 ابريـل 2021 تقـول "ميـديابار[2]": إهـداء امـرأة كمهر في موريتانيا،
- في يـوم 14 ابريـل، تقـول صـحيفة "لـو بيـتي جورنـال[3]": موريتانيا: امرأة مسترقة تمنح كهدية لعرس،
- وفي يـوم 13 ابريـل 2021، تقـول "كونغـو فيرتييل[4]": امـرأة مسترقة ممنوحة كمهر خلال عرس في موريتانيا،
- في يـوم 13 ابريـل 2021، تقـول "اكـسبريس[5]": هـل مـن نهايـة للـرق في موريتانيـا؟ حالـة مزعومـة لامـرأة ممنوحـة كمهـر تثير النقاش،
- في يـوم 8 ابريـل، تقـول "ويـست آفريـك[6]": امـرأة مـسترقة تمنح كهدية في زواج،
- في يـوم 2021/04/07، تقـول إذاعـة فرنـسا الدوليـة[7]: تـم

---

(1) La Nouvelle Tribune

(2) Mediapart

(3) Le petit journal

(4) Congo virtuel

(5) Express

(6) Ouest Afrique

(7) Rfi

منح امرأة مسترقة كمهر زواج في ودان، المدينة التاريخية بولاية آدرار الموريتانية.

الفضيحة، الحقيقية هذه المرة، هي أن تعير هيئات إعلامية، تفترض فيها المصداقية، هذا القدر من الاهتمام، بسرعة زائدة، لادعاءات غير مؤكدة. ولم تتخذ أية احتياطات في أسلوبها، والتأكيدات في أسلوبها ليست مخففة البتة، واستخدام الزمن المشروط مبعد بإتقان. وهي لا تعطي الكلام لوجهة نظر يمكنها أن تصوّب التصريحات، أو لوجهة نظر علمية، مثلا لسوسيولوجي أو سياسي أو آنتروبولوجي.

من واجب الهيئات الإعلامية والصحفيين أن يمنحوا للجمهور أخبارا كاملة وصارمة ومطابقة للوقائع والأحداث. وتمثل الصرامة الفكرية والمهنية التي يجب أن يتحلى بها الإعلام والصحفيون ضمانة لخبر جيد. وهي لا تعني على الإطلاق الشراسة أو القساوة والتضييق والمصادرة والتصنع وغياب التصور. فهي على الأصح مرادفة للدقة والاستقامة واحترام الأشخاص والمجموعات والوقائع والأحداث.

الكيل بمكيالين

نرى إذن كيف أن موريتانيا متهمة زيفا بأنها بلد استرقاقي بالرغم من قلة الحالات المؤكدة في السنوات الأخيرة. لقد رأينا كيف أن الصخب الإعلامي يتم دون أدنى اهتمام بالبحث عن المصادر. رغم ذلك لا توجد أسباب لاتهام موريتانيا بممارسة الرق أكثر من الدول المجاورة وحتى أكثر من بعض دول الغرب التي توجد أمام عدالتها عشرات الحالات. إن المتاجرة بالبشر واستغلال الأشخاص حقيقة قائمة في العديد من دول الغرب.

في مقابلة لي مع شهرية "جون آفريك[1]"، يوم 18 يناير 2021، سئلت عما إذا كانت ممارسة الرق أكثر انتشارا في موريتانيا من باقي الدول المحاذية لها جغرافيا. كان جوابي أنني لا أعتقد، ففي مالي لا يوجد حتى قانون يجرم الرق، وبالتالي يمكن في مالي إخضاع شخص للرق دون أن يكون المرتكب عرضة لعقوبة جنائية. فالرق فيها ليس مخالفة رغم أن تجريمه القانوني يعد الخطوة الأولى لمحاربته. في المقابل، لم تصدر موريتانيا قوانين مجرمة للرق فحسب، لكنها أصدرت قوانين تطورت مع الوقت إلى التكييف الدستوري القاضي بأن الرق "جريمة ضد الإنسانية" ووضع محاكم مختصة حصريا في قضية الرق.

---

(1) Jeune Afrique

ومـن البـديهي أن الترسـانة القانونيـة هي الـركيزة الأولى، وأن الجهـود المبذولـة مـن طـرف الدولـة في مجـال احـترام حمايـة حقـوق الانسان يجـب أولا وقبل كـل شيء أن يـتم تقييمهـا في ضـوء ترسـانتها القانونيـة وفعاليتهـا وتطـور التكييـف فيهـا مـن "جنحـة" إلى جريمـة، ومن ثم إلى جريمة ضد الإنسانية لا تتقادم. ولهذا، إذا لم نعتبر غير هـذا البعـد، يجـب أن يكـون التركـيز عـلى مـالي الـتي لا تحـوز قـوانين مجرمـة للـرق، رغـم كـون ترسـانتها القانونيـة متقدمـة في كثـير مـن النواحي.

بالرغم من ذلك، كانت موريتانيا على الدوام تحت الكشافات.

في تعليـق لمنظمـة هيـومن رايـتس ووتـش عـلى التقريـر الـدوري الشامل لمالي أمام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، تشير إلى قلقها الـدائم من ضـعف دولـة القـانون وازديـاد الادعـاءات بانتهاكـات حقـوق الانـسان في سـياق عمليـات مكافحـة الإرهـاب والكفـاح ضـد العنف بين المكونات.

وشـددت المنظمـة الحقوقيـة، بـنفس المناسـبة، عـلى قلقهـا العميق بسبب الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبتها قوى الأمن المالية ضد أعضاء مزعومين من المجموعات الإسلامية المسلحة والنزاعات القائمة بين المكونات في وسط وشمال مالي، الذيْن استفحلت فيهما التـوترات العرقيـة المرتبطـة باللـصوصية والنزاعـات حـول الأراضي والمياه، ما أسفر عن المئات من القتلى وآلاف المرحلين.

لكن المنظمة لم تذكر أي تعليق حول موضوع الرق في مالي.

وبارتياح، أشار التقرير الأمريكي حول المتاجرة بالبشر، الصادر سنة 2019، إلى التقدم الحاصل في مالي وسجله في الفئة 2 كنوع من الاعتراف بذلك التقدم!..

في نفس المقابلة مع صحيفة "جون آفريك"، وحول السؤال عما إذا كان يوجد في موريتانيا رق أكثر من دول الجوار، ذكرت بأن هيومن رايتس ووتش عددت في السينغال 150.000 طفل مشرد يعيشون في الشارع، يتم استغلالهم، وضربهم، وإرغامهم على التسول، وبالتالي يخضعون للرق، ورغم ذلك قليلا ما يتم الحديث عن هذه الظاهرة هناك.

مع ذلك، إذا كان الرق بوصفه ممارسة تحيل الإنسان إلى حالة الملكية وترغمه على العمل القسري دون تعويض، أصبح نسبيا نادرا اليوم في موريتانيا، كما هو شأن العالم، إلا أن أشكال الاستغلال المعاصر للإنسان تبقى قائمة.

يقول السيد آندريو فوريست، رئيس هيئة وورك افري: "الكل يعرف أنه في غالبية وضعيات الرق العصري، الحالات غير معترف بها، وغير محصية، لأن الضحايا أشخاص مهمشون وفقراء ومجبرون على العمل في اقتصاد سري يزدهر دون رحمة أو قانون".

اليوم نعرف بأن الرق ألغيّ نظريا في كل دول العالم منذ الثمانينيات، غير أنه في الواقع ما يزال قائما بأشكال جديدة ملائمة للأوجه الجديدة للمجتمعات.

وتعتبر السيدة سيلفي أودي، رئيسة اللجنة المناهضة للرق

العصري، أنه بينما تم إلغاؤه في فرنسا منذ 1848، تجب الإشارة، بعد 170 سنة، أن هذه الظاهرة ما تزال قائمة بالنظر إلى الرق المنزلي في الورشات السرية وفي ممارسة التسول وفي الدعارة القسرية. في يوم 21 يناير 2022، انعقدت في محكمة باريس محاكمة بإحالة على أساس ممارسة الرق على 51 ضحية من بينها 18 تجد المساندة من لجنة مناهضة الرق العصري.

التقرير المشترك، الصادر دجمبر 2021، من قبل منظمتي MIPROF وSSMCI، المتعلق بمرافقة ضحايا المتاجرة في فرنسا من قبل الروابط سنة 2020، يسجل 2259 ضحية من بينهم 15% بسبب الاستغلال في التشغيل. وكشف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، حول المتاجرة بالبشر، عن الجهود الناقصة في مجال الكشف عن هويات الضحايا وحمايتهم من قبل الحكومة الفرنسية.

وحسب المكتب العالمي للشغل، فإن 88% من دول العالم تقونن العمالة المنزلية، لكن بالنسبة لـ 81% من العمال المنزليين فإن حقوقهم لم تصبح بعد واقعا.

يوم 16 يونيو 2021 هو الذكرى العاشرة لمصادقة المنظمة الدولية للشغل على معاهدة العمال المنزليين التي لم توقعها فرنسا أبدا بالرغم من مطالب الروابط بما فيها اللجنة المناهضة للرق العصري.

وتحقق المتاجرة بالبشر مؤشرا يصل 150 مليار دولار في العالم. وحسب التقرير الصادر سنة 2020 عن اللجنة المناهضة

للرق العصري، فقد قيم في فرنسا بـ 128 إجراء جنائيا خلال السنة، وهي إجراءات تأخذ في المعدل من 3 إلى 10 سنوات، وبعضها يتعلق بملفات جماعية تشمل عشرات بل حتى مئات الضحايا. خلال نفس السنة، تقدمت هذه الهيئة بسبع قضايا تشمل لوحدها 330 ضحية.

بالنسبة لرئيسة اللجنة المناهضة للرق، فإن فرنسا ليست بمنأى عن جريمة الاقتصاد السري التي تتغذى على البؤس والهشاشة.

إنه، في الجوهر، رأي اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الانسان في فرنسا الذي نشر يوم 15 أكتوبر 2020 واعتبرت فيه أن للمتاجرة بالأشخاص من أجل العمل، غايات تظل مجهولة شيئا ما رغم أنها تمس العديد من قطاعات النشاطات ولا تجد المتابعة الكافية في فرنسا، ما ينعكس على حقوق الضحايا.

بعد هذه المعاينة السريعة، يمكننا، باستخدام نفس الحجج المطبقة على موريتانيا، إصدار أحكام كاريكاتورية حول بعض الدول معتبرين بأنها أماكن يزدهر فيها الرق العصري على شكل المتاجرة بالبشر واستغلال العمال.

مقاربة توبيرا الدقيقة والحكيمة حول مخلفات الرق

"اغتصاب فتاة حرطانية من قبل بيظاني".. هذه الجملة التي قيلت بحرقة خادعة، كان مصدرها مدافع موريتاني عن حقوق الانسان: أحد أشهر المناهضين للرق. وفي هذا الصدد لم يتأخر رد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان: هذه الكلمات، موسومة بفئوية تكاد لا تكون محجوبة، ليست من قاموس شخص مدافع عن حقوق الانسان. فالجملة الأكثر ورودا كان بإمكانها أن تكون: اغتصاب فتاة من قبل مجرم. التصريح، الواضح المرامي، يخبر بشكل جلي عن موقف ما مسبق.

الخطاب الداخلي لبعض المناضلين المناهضين للرق في موريتانيا كان دائما موسوما بالعنف الشرس، وكان دائما محرضا على الكراهية وعلى العنف. ومع رسوخ قدمه في العنصرية، يشكل نداء إراديا يهدف إلى حمل التجمعات بعضها على بعض. هنا الحراطين ضد البيظان.

الإجراءات المتبعة تبرهن على غياب الكفاءة الجلي. ويكمن التجسيد الأوضح في هذه الفيديوهات المنشورة على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي لشخص يزعم أنه ضحية عمل استرقاقي، فيستقبله مناضل شهير من مناهضي الرق ويعرض الأعمال المرتكبة في حقه من قبل السيد س من القبيلة س في القرية س.

أن ينشر "المناضل" للعلن هذا اللقاء قبل التحري عن الوقائع، وقبل الحصول على معلومات أخرى ومقارنتها بتصريحات المعني، ودون أقل حيطة لضمان حماية الضحية والشهود المحتملين، دليل واضح على جهل كبير للقواعد الأساسية لمنهجية التحقيق والاستنطاق في حقل حقوق الانسان.

لقد تم استنطاق أطفال علنا دون اكتراث بالإجراءات المتعلقة بخصوصية التحقيق مع الأطفال. كما لو أن الأهم هو أن نوفر للرأي العام ادعاءات غير مؤصلة، وغير مؤكدة، دون الاهتمام بالتداعيات الضارة التي يمكن أن تنتج عن ذلك.

المثال الأنصع هو لشخص زعم أنه تعرض للتعذيب خلال أحداث مدينة اركيز سنة 2021، واستجوبه مسؤول في إحدى المنظمات الحقوقية، وسجل تصريحاته المصورة التي عرض خلالها كيسا فيه ما زعم أنه دم مختلط بالبول.

عندما اتصلت به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، لتؤكد له استعدادها للعون في الحصول على إفادة طبية ومرافقته لتقديم شكوى، اكتفى المعني بالقول بأن المنظمة المذكورة هي التي تدير ملفه. وعندما تم الاتصال بالمنظمة اعترضت ومنعت أي اتصال بين الضحية المزعوم واللجنة. وفي النهاية لم يحصل المعني على أية إفادة طبية ولم يتقدم بأية شكوى. بدا الأمر وكأن أهميته تتلخص في عرض الوقائع غير المؤكدة للرأي العام الوطني والدولي من خلال النشر الواسع في شبكات التواصل الاجتماعي.

لقد اتسم خطاب بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، للأسف، ليس فقط بنبرة عنيفة بل ببعض المجازفات.

تارة ترى المجتمعات الديمقراطية ضرورة معاقبة أو حتى منع كل أشكال التعبير الذي يدعو أو يحرض أو يروج أو يبرر الكراهية المبنية على عدم التسامح. المادة 20 من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ينص على أن أي دعوة للكراهية الوطنية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداء والعنف محرمة قانونيا.

يقول آنتانيو غيتيرس، الأمين العام للأمم المتحدة خلال خطاب تقديم استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة ضد خطابات الكراهية، يوم 18 يونيو 2019: "خطابات الكراهية تعد، في كنهها، هجوما ضد التسامح والشمولية والتنوع وجوهر قوانين ومبادئ حقوق الانسان. وبشكل أوسع فإن هذه الخطابات تضر بالانسجام الاجتماعي كما تقلص قيمنا المشتركة وتجعل العنف عملا عاديا، بتهميشها قضية السلام والاستقرار والتنمية المستديمة وحقوق الانسان للجميع".

إنه من الشائع أن يلجأ بعض المدافعين عن حقوق الإنسان لعبارات مشحونة عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان وهو أمر غير ضروري. وهكذا أدت المطالبات المشروعة لبعض المواطنين في موريتانيا فيما يتعلق بالقضايا العقارية إلى ظهور مفهوم "الرق العقاري"، فعلا يتعلق الأمر بسكان

يزرعون، منذ عدة أجيال، أراض كثيرا ما يملكها آخرون وفق أوراق قانونية نسبيا. مطالب هؤلاء المواطنين مشروعة، لكن مع أخذ ملكيات الآخرين في الحسبان قانونيا.

لذلك ليست هناك حاجة لاستخدام مصطلح محمل مثل الرق العقاري للمطالبة المشروعة بالأرض، فهذا لا يحل المشكلة ويساهم ببساطة في رسم صورة كاريكاتورية.

تدخل وتحكيم القوة العمومية، ومصادرة الأراضي غير المستغلة، في ظل احترام الإجراءات المنصوصة، من أجل الأخذ في الحسبان للحق المشروع للسكان المستغلين، يمكن أن يبدو حلا مهما بإمكانه أن يجر إلى قدر أكبر من الإنصاف والعدالة الاجتماعية في الممارسات السحيقة المتبعة في هذا الصدد.

بعض المناضلين المناهضين للرق في موريتانيا لم يفهموا حتى الآن أن الرق وجد في السابق في كل المجتمعات وفي كل دول العالم، وأن العقل، وليس الهستيريا، هو الأنسب لمعالجة هذه الظاهرة القديمة جدا وخاصة مخلفاتها.

وتعتبر اكريستيان توبيرا، وزيرة العدل الفرنسية السابقة، المنحدرة من اغويان، مثالية في مقاربتها التي تعتبر مرجعا اليوم في مكافحة الرق ومخلفاته.

فحسب وجهة نظرها، عند معالجة قضية الرق، يكون من المناسب أن نتذكر أنها "لا توجد جريمة تُتوارث"، وبالتالي يجب ألاّ نجرّم، لكن علينا أن نعترف بالتاريخ المشترك، وأن نعرف التاريخ،

وأن نستوعب ونتقدم، لأننا إن أردنا أن نكون شعبا موحدا، يجب أن نعترف بما فعله البعض حتى ولو لم نكن مسؤولين عنه مباشرة. هذا الماضي يجب أن يفيدنا في البقاء شامخين ومتقدمين بدلا من التعثر على الصخور.

كما تشير السيدة اكريستيان، فإننا سنتلقى خسارتنا الأولى إذا قبلنا بوجود عالم يُزعم أنه ثنائي: مع بيض أشرار وسود أخيار، بيض مهيمنين وسود ضحايا. كما يريد البعض هنا تصور بيظان شرسين يقابلهم حراطين ضحايا.

إنها خسارة أولى، حسب وجهة نظرها، لأن هناك آخرون غير الضحايا، فهناك أناس قاوموا، وهناك متضامنون، وهناك سود تعاونوا مع الاسترقاقيين، وهناك بيض لم يكونوا متورطين، وإضافة إلى ذلك فإنه ثمة عبيد بكوا وعانوا، لكنهم ضحكوا أيضا، وغنوا، ورقصوا، واخترعوا، على حد تعبير اكريستيان.

إذن الخسارة الأولى هي العالم الثنائي والجريمة الموروثة. يتعلق الأمر بتاريخ مشترك لأن الكل شارك فيه ويجب أن نحمله معًا، كما يجب أن يجد مكانه في الرواية الوطنية.

في ذات السياق، أنشأ الأمريكيون، في واشنطن، سنة 2016، متحفا، ولم يطلقوا عليه "متحف الرق" ولكن أطلقوا عليه "متحف تاريخ الثقافة الإفريقية-الأمريكية"، بمعنى أنه جزء من تاريخ الولايات المتحدة معترف به كما هو.

وحسب المحللين، فإن الرق ترك، قطعًا، مخلفات يمكن أن

نلاحظها حتى الآن في كل المجتمعات. إنها "آثار الرق" حسب البعض، وهي ما تسميه توبيرا "الإنتاج الاجتماعي والسياسي للتاريخ في جانب التوازن". فالإقصاءات البنيوية ناتجة، مباشرة وفي الآن نفسه، من النظام الاسترقاقي، ولكن أيضا من نمط الخروج من هذا النظام. هذا النمط الذي خلف وراءه هيمنة الأسياد، والمصادرة العقارية، والفروق في مجالات الولوج إلى المهن، والحريات، والتعليم، والصحة. هذا النمط من الخروج هو أكثر ما أحدث التفاوتات الصارخة، حسب توبيرا.

هذه الآثار، أو لنسميها ما نريد، تجعل إرث ممارسة الرق ما يزال محسوسا حتى الآن. وهذا الإرث الذي يكوّن غابة رهانات حقوق الانسان هو الذي تحدثنا عنه في عنوان الكتاب. إنه غابة الرهانات التي تخفيها شجرة "الرق في موريتانيا"!. بدلا من التركيز على الأهم، على الإرث وتداعياته، يفضل البعض أن يركزوا على المشهد الاستعراضي لظاهرة هامشية، أو حتى غير موجودة (5 حالات مزعومة في 3 سنوات كما بينا في الفصل السابق).

من البديهي أن المنحدرين من العبيد ظلوا مهمشين، وتعرضوا لانتهاكات حقوق الانسان الأساسية أكثر من باقي المواطنين، وبالتالي يحتاجون لدعم إضافي.

وهذه حقيقة لا مراء فيها ويجب أن لا ينكرها أحد لأن آثارها بادية للعيان.

وعلى نقيض مقاربة اكريستيان توبيرا، فإن المنهجية المعتمدة

من قبل بعض المناضلين المناهضين للرق في موريتانيا، تجسدت في جعل مجتمع معين مسؤولا، وتوجيه أصابع الاتهام له، والإساءة إليه إن لم يطالبوا بالانتقام منه وجبر الأضرار ماديا. ما بهذه الطريقة يُحَلّ المشكل وتهدأ القلوب.

ولا مجال لأي نوع من "جبر الأضرار" ماديا.

بالنسبة لاكريستيان توبيرا، فإن جبر الأضرار، بمعناه المادي، أي التعويض، مبني في الأصل على فكرة تجارية. فالتعويض المادي يعني دفع مقابل مادي عن معاناة بشرية وإعطاء الانطباع بأنه يمكننا سد فجوة المعاناة بعطاء مادي.

بالنسبة لها، عند الحديث عن جبر الأضرار، نضع أنفسنا في نظام الباعة، بيد أن نظام الباعة هو الذي أنتج الرق وغذى التفاوتات الاقتصادية.

أضرار الرق كبيرة جدا، ولا يمكن لأي ثمن مادي أن يجبرها. بالنسبة لأيمي سيزير[1]، فإن جريمة الرق غير قابلة للجبر. وبالنسبة لعبد الله واد[2]، لا يمكننا أن نستلم اليوم ثمن معاناة ذوينا.

في الولايات المتحدة، هناك مشروع قانون يهدف إلى إنشاء

---

(1) شاعر وكاتب وسياسي فرنسي أسود من المارتينيك. ولد يوم 26 يونيو 1913 وتوفي يوم 17 ابريل 2008.

(2) سياسي سينغالي مولود يوم 29 مايو 1926. انتخب رئيسا لبلاده من ابريل سنة 2000 إلى ابريل سنة 2012.

لجنة للتفكير حول جبر الأضرار مدعومة من قبل حركة "ابلاك لايف ماتير[1]"، لكنه ما يزال حتى الآن على طاولة الكونغرس منذ سنة 1996.

وقد عادت القضية إلى الواجهة خلال الحملة الرئاسية في الولايات المتحدة سنة 2020، وقال جيليان كاسترو، المرشح من الحزب الديمقراطي في الاستحقاقات الأولية: "إننا نعوض الناس عندما ننتزع منهم أملاكهم، لماذا لا نعوض الناس الذين كانوا هم أنفسهم أملاكا؟". والحقيقة أن مشروع القانون هذا لم يحصل أبدا على الدعم الكافي للمصادقة عليه. كما أن مشروعا آخر يتعلق بجبر الأضرار تم إلغاؤه من قبل البرلمان الأوربي.

وفي هايتي، تم طرح مسألة جبر الأضرار دون نجاح، رغم أن حججها أكثر صلابة. فهايتي أرغمت، مقابل الاستقلال وتحرير العبيد، على أن تعوض الأسياد الاسترقاقيين بدفعها 20 مليون فرنك من الذهب على مدى عشرات السنين. وما طلب الهايتيون ليس تعويضا عن الرق والمتاجرة بالرقيق، بل طلبوا استعادة ما دفعوه لفترة طويلة مقابل الاستقلال وإلغاء الرق الذي يمكن تتبع تفاصيله بشكل جيد.

---

(1) Black Lives Matter حركة سياسية أمريكية يمكن ترجمتها بـ "حياة السود ذات قيمة". وقد نشأت في أوساط السود الأمريكيين سنة 2013 بهدف النضال ضد العنصرية والتهميش.

والحقيقة أنه بفضل المبالغ التي دفعتها هايتي تم، في جانب منها، إنشاء مصرف فرنسا، وصندوق الإيداع والشحن، والقرض السويسري، وبعض الممتلكات التي تعود أصولها إلى هذه المبالغ يمكن التعرف عليها، ومن بينها، مثلا، أملاك عقارية لأسر من مدينتي بوردو ونانت.

وانطلاقا من شرعية ونزاهة هذا الطلب، دعت هايتي إلى إعادة هذه المبالغ على شكل منح دراسية للأطفال بغية تدارك ما فاتهم في ميدان التعليم. ولكن أيضا على شكل استثمارات في البنية التحتية والسياسات العمومية الحضرية.

خلال زيارته لهايتي سنة 2014، صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بأنه يقبل بشكل ما جبر الأضرار، لكنه بعد العودة إلى باريس، وبعد نقاش برلماني، قال بأنه كان يعني جبرا رمزيا للأضرار، وليس ماديا.

بالنسبة لاكريستيان توبيرا لا توجد إلا ثلاثة حلول ممكنة للإرث الإنساني للرق. ويبدو لنا، على مستوى هذه النقطة، أن معها الحق تماما، وأن على المدافعين فينا عن حقوق الانسان أن يستلهموا منها:

- الحل الأول للرق هو القانون: القانون اعتراف رسمي واعتراف علني. عليه أن يؤكد أن الرق لم يكن نظاما اقتصاديا، بل جريمة ضد الإنسانية. إنه جزء من العلاج الجماعي، ومن ذلك القانون الذي اقترحته هي والمعروف باسمها (قانون توبيرا بتاريخ 21 مايو 2001).

وقد جعل هذا القانون من فرنسا أول بلد يعتمد قانونا ضد الرق والمتاجرة بالرقيق، وأول بلد اعتبر الرق جريمة ضد الإنسانية. (وقد اعتمدت موريتانيا قانونا دستوريا سنة 2012 يعتبر الرق جريمة ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم)

- الحل الثاني إطلاق يوم للذاكرة الوطنية يخلد الرق: وقد وُضع في فرنسا سنة 2006. هذا العمل المتعلق بالذاكرة ترافقه أبحاث علمية وتعليم لتاريخ الرق. (اعتمدت موريتانيا يوم 6 مارس يوما وطنيا لمكافحة الاسترقاق)
- الحل الثالث تعليم تاريخ الرق: الذي جسدته هي في المادة 2 من قانونها المتعلق بتعليم تاريخ الرق في المدارس ليعْلم الأطفال بهذا التاريخ وهم تحت تأطير حكماء ومدرسين تنبني معارفهم على البحث التاريخي الجدي والبعيد من التمذهب المنحاز. (وهو ليس محل إجماع لذا ما زال موضوع نقاش في أمريكا)

حسب اكريستيان توبيرا، لا توجد حلول أخرى لقضية الرق التي ضربت ظلما وبفظاعة أجيالا بأكملها. ويجب أن تتضافر الجهود بغية أن لا يحدث أمر مماثل أبدا، وبغية أن نعمل، يدا في يد، وبعيدا عن البعد الناري لتفادي الغرق، من أجل تقويم الخلل في التوازن الناتج عن تاريخ الرق الذي لا يعد من مسؤولية أي أحد ولا أحد يمكن أن تتم مساءلته بشأنه.

لو كان هناك حل آخر للرق فستقترحه اكريستيان توبيرا، المنحدرة من اغويان: حيث ضرب الاسترقاق بشكل فظيع، وهي

النائبة البرلمانية ووزيرة العدل في فرنسا.

فيما يتعلق بقضية مخلفات الرق، فإنه من الضروري إذن أن نعتمد، في بلادنا، مقاربة حكيمة مثل التي أوصت بها اكريستيان توبيرا، بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نتجاوز المقاربة التبسيطية والتركيز بشكل نهائي على الرهانات الحقيقية لحقوق الإنسان.

نريد إنهاء هذه العادة المتمثلة في شجب العبودية في موريتانيا في المحافل الدولية بجنيف أو باريس أو نيويورك. نحن، ببساطة، نطلب من المنظمات غير الحكومية والحقوقيين الذين يقدمون هذه الأرقام إلى الهيئات والمحافل الدولية، زاعمين بأنهم يدافعون عن قضية الأرقاء، مواكبتنا بشكل ملموس في الميدان، والبحث معنا عن حالات الرق المحتمل وتحديد مكانها، لتحرير ضحاياها ومساعدتهم ومعاقبة الجناة، لكن ليس في شكل ادعاءات! بل في شكل أسماء، وأماكن محددة، وشهادات... وإن لدينا في موريتانيا آلية مناسبة لذلك ومستقلة في عملها، كما أن لدينا محاكم مختصة، ولدينا قوانين ولوائح قانونية، ولدينا نصوصا وأدوات من بين الأكثر تقدمًا بشأن هذه القضايا، بحيث لا يمكن مقارنتها بجيراننا في شبه المنطقة (وما يجدر بنا القيام به هو التعبئة من أجل تفعيل نصوصنا القانونية).

دعونا نتبنى معًا هذه المقاربة من خلال الاستفادة من قافلتنا المقبلة التي ستجوب البلاد قريبًا، والتي دعوْنا إليها تحديدا الهيئات التي يتم لديها الإبلاغ عن الرق في موريتانيا بشكل منتظم.

إنها قضية جدية، ويجب التعامل معها باهتمام كبير، ولا ينبغي أن تكون، كما أشرنا في عنوان الكتاب، "الشجرة التي تخفي غابة رهانات حقوق الإنسان".

حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالبشر لسنة 2021، "يؤكد الخبراء المحليون والدوليون أن العديد من الأرقاء السابقين وأحفادهم لا يزالون يعتمدون على عائلات مالكيهم السابقين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التقاليد الثقافية ونقص الكفاءات والإمكانيات الاقتصادية الأخرى".

التركيز على الرهانات الحقيقية لحقوق الإنسان لتعزيز التنمية الاقتصادية والسلام في موريتانيا وفي شبه المنطقة

إنه من الضروري التركيز على رهانات حقوق الإنسان العديدة المنسية والمهملة. في خضم هذه الرهانات، نجد كل هؤلاء المواطنين الذين لا يخضعون للعبودية في حد ذاتها ولكنهم في وضعية من الضعف والتبعية والظلم والتهميش والإقصاء. وضعية تعرضهم لكل أنواع الاستغلال والتجاوزات. لذلك أدعو المدافعين عن حقوق الإنسان إلى تكريس جهودهم للأساسيات، والأشياء العملية والقابلة للتحقيق، والمبادرات التي ستقلص الفجوة بين مكونات المجتمع، والتي ستضمن الازدهار واندماج الشباب المنحدرين من الأرقاء، مثل تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والمراكز الصحية وبشكل أعم استعادة المساواة بين المناطق الريفية النائية والمناطق الحضرية الأكثر ثراءً، والولوج إلى الشغل والدعم الاقتصادي والولوج إلى السكن والتعليم والتكوين المهني والمساواة في الولوج إلى الخدمات العمومية والوظيفة العمومية، والعدالة، وموارد البلاد وتكافؤ الفرص، المساواة باختصار! هذه تدابير أساسية لتحسين حالة المنحدرين من الأرقاء وكسر

السلسلة الوراثية للفقر والتهميش والإقصاء التي تدفع الأولاد الصغار إلى قيادة العربات بدلاً من الذهاب إلى المدرسة، والفتيات الصغيرات للعمل كخادمات منازل بدلاً من متابعة التعليم العمومي. وهذا ما يحتاجونه لضمان مستقبل أفضل لهم ، ولكنه أيضًا ما سيضمن استقرار وأمن وتنمية البلاد.

لذلك يبدو لنا أن العمل من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثل أولوية خاصة في موريتانيا للنهوض بقضية السكان الذين يعانون من مخلفات الرق. في مجال الحق في التعليم، على سبيل المثال، واصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعزيزها للتعليم الجيد والشامل والقائم على المساواة من خلال تذكير الحكومة بضرورة احترام التزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الولوج إلى التعليم للفئات المحرومة في المناطق الحضرية والريفية. كما أن السكان الذين يعانون من مخلفات الرق ممثلون بشكل مفرط بين هذه الفئات المحرومة. وفيما يتعلق بالحق في الصحة، قامت اللجنة، في إطار قافلة الحقوق، بزيارة العديد من المستشفيات ولاحظت الصعوبات التي يواجهها السكان الأكثر حرماناً في الولوج إلى الرعاية الصحية. تم تقديم العديد من التوصيات إلى الحكومة للخروج من هذه الوضعية. الحق في العمل هو بلا شك الحق الذي يمثل أهم قضية بين السكان الذين يعانون من مخلفات الرق والذي يجب أن يمكنهم من الخروج من بعض وضعيات التبعية تجاه الأسياد السابقين ؛ كثير من الشباب من

هؤلاء السكان لا يكملون تعليمهم ويعيشون على مهن صغيرة غير رسمية نادرا ما تسمح لهم بالخروج من الفقر. تشجع اللجنة الحكومة على تعزيز إدماج هؤلاء الشباب، خصوصا من خلال التكوين المهني والاكتتاب في إطار المسابقات الشفافة للوظيفة العمومية. وعلى نطاق واسع بالطبع، من خلال الولوج إلى التعليم.

يمكن إعطاء العديد من الأمثلة الأخرى ؛ في الواقع، على جميع المستويات، هناك حاجة إلى إجراءات ملموسة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على السكان الأكثر حرمانًا، والذين يتضح أن المنحدرين من الأرقاء يشكلون جزءًا كبيرًا منهم. ومن خلال النضال من أجل استفادة جميع المواطنين الموريتانيين من هذه الحقوق، سنقترب أكثر من هذا المثل الأعلى للمساواة الذي سيعزز التماسك الاجتماعي. لذلك من خلال القانون يمكننا تحسين الأمور للجميع بدلاً من التركيز غير المفيد على المواضيع التي عفا عليها الزمن! من خلال القانون يمكننا سد الفجوة التي لا يمكن إنكارها بين مختلف المجتمعات في بلدنا وتجنب الانقسامات الثنائية التي يغذيها البعض.

من جهة أخرى، فإن هذا التحسين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان هو جزء من طموح خاص يجب أن يشمل شبه المنطقة بأكملها خاصة سكان منطقة الساحل الذين يعانون من نفس الأضرار التي يعاني منها سكاننا المحليون. لذلك فإننا ندعو إلى نقلة وطنية بل وإقليمية حتى نتمكن جميعًا في النهاية من التركيز على الرهانات الحقيقية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبهذه

الطريقة، لن يكون من الممكن تشجيع تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل سنعزز أيضًا الأمن والاستقرار والتنمية. يبدو هذا الارتباط الوثيق بين تعزيز جميع حقوق الإنسان والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي واضحًا بشكل متزايد لشركائنا. ومؤخرا، أصدرت مجموعة دول الساحل والمجلس الأوروبي بيانًا مشتركًا بمناسبة قمة باو في 13 يناير 2020 أكدوا فيه عزمهم على توسيع وتكثيف دعمهم، خصوصا من أجل "الحكم الرشيد ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان في إقليم الساحل "، وهذا هو أيضًا معنى الندوة الدولية بانواكشوط في يونيو 2022 ، الساحل: التنمية والحكامة وحقوق الإنسان من أجل الأمن السكاني.

نحن مطمئنون لرؤية هذا التحول النموذجي في السنوات الأخيرة، والذي يؤدي إلى وعي بأهمية تجاوز الحل "الآمن بالكامل". من البديهي أن هذا يلبي المطالب التي رأيناها خلال جولاتنا في المناطق النائية من البلاد، والتي غالبًا ما تكون الأكثر فقرًا؛ المناطق الريفية والزراعية الرعوية التي تعاني من نفس الصعوبات التي يواجهها جيراننا في منطقة الساحل مع توترات اجتماعية كامنة إلى حد ما. في كل مكان، ما رأيناه، المطلوب، هو المزيد من الدولة ، سواء في شكلها السيادي التقليدي، عدالة وشرطة، بل في شكل الخدمات الاجتماعية الأساسية، الولوج إلى مياه الشرب والتعليم، والصحة، والربط الكهربائي، والحالة المدنية، والخدمات الثقافية، إلخ.

باختصار، المطلوب منا هو ضمان احترام حقوق الإنسان

الأساسية. وبدون هذا الضمان، لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ولا استقرار. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف حضور الدولة وخدماتها العمومية الأساسية هو الذي كان من الممكن أن يفسح المجال للتطرف والإجرام.

على سبيل المثال، من خلال تعزيز الحكم الرشيد والتسيير العادل لموارد البلاد ومكافحة الفساد في بلدنا كما هو الحال في بلدان الساحل الأخرى يمكننا ضمان احترام بعض حقوق الإنسان. في الواقع، عندما تكون هناك حكامة سيئة وفساد، وحيث يجب أن يكون لدينا عشر مدارس، فإننا نبني خمس مدارس فقط، وحيث كان علينا تجهيز مستشفى بأحدث المعدات، ينتهي الأمر بأجهزة منخفضة. إن سوء الحكامة المنهجي يقوض العمل العمومي وفي المثالين السابقين يتأثر الحق في التعليم والحق في الصحة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الكثير من حقوق الإنسان الأخرى!

التحسينات ملموسة، ونلاحظها كل يوم، وهناك أيضًا موظفون مخلصون في السلطات العمومية، لكن المقصود الذهاب إلى أبعد من ذلك لتعبئة القانون وكذلك الأنظمة، والاتصال بالصحافة، والسلطات الرقابية لجعل العمل العمومي مكانًا للعمل الفعال في خدمة حقوق الإنسان الأساسية وتلك المهددة حقًا.

في موريتانيا، كما هو الحال في بلدان شبه المنطقة، من الواضح أن السكان الأكثر فقراً وتهميشاً، وخصوصا أولئك الذين قد يكون أسلافهم قد عانوا من الرق، هم الأكثر هشاشة وسيكونون أول من

يستفيد من التعزيز العام لحقوق الإنسان. لقد أثبت عمل المندوبية العامة للتضامن ومكافحة الإقصاء " تآزر " جدواه في هذا المجال من خلال المساعدة في تعزيز الأمن الاقتصادي للفئات الأكثر حرمانًا؛ كما وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة مع تآزر لتوجيهها وتقديم المشورة لها.

يجب أن يكون عمل الدولة قريبًا قدر الإمكان من المواطنين الأكثر حرمانًا خصوصا في المناطق النائية من البلاد. ولهذا السبب، يجب التأكيد على أهمية الاستمرار في تطبيق اللامركزية؛ اللامركزية هي فرصة لتفويض الاختصاصات والموارد للمنتخبين الأقرب إلى احتياجات المواطنين الأكثر هشاشة. هذه اللامركزية هي أيضًا شرط للتنمية الاقتصادية المحلية الفعالة. لكن لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم تعزيز دولة القانون وإذا أعطى التعبير الديمقراطي للمواطنين الإمكانية للتعبير عن خيارات واضحة تتعلق بمستقبلهم.

أخيرًا، أكرر، تحدياتنا هي نفسها تحديات جيراننا في منطقة الساحل. نحن نتشارك نفس الجغرافيا وآلاف الكيلومترات من الحدود مع مالي على وجه الخصوص. في شبه المنطقة، يهاجر الناس بشكل رئيسي لأسباب اقتصادية، خاصة عندما تتسبب فترات الجفاف في ندرة الموارد وتتزايد المنافسة بقوة. إن التغير المناخي، وتقلص الغطاء النباتي ، وتزايد الديمغرافيا، والصراعات، تعزز هذه النضالات. ويؤدي ضعف وجود دولة ذات سيادة واجتماعية، أو حتى غيابها في بعض البلدان، إلى تفاقم هشاشة السكان الذين

يجدون أنفسهم في فقر مدقع.

ولهذا السبب فإن كتابي صرخة من القلب بقدر ما هو صرخة ثورة. بعد قراءته، سيكون القارئ قد فهم كل ما يحرك هذه الثورة ضد هوس وتركيز على موضوع الرق الذي بالتأكيد لا يجلب أي شيء إلى المعنيين الأوائل به. إذا لم يخف، كما رأينا، الحالات المستعجلة الحقيقية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

أحلم أن يتمكن هؤلاء المنسيون من بين المنحدرين من الأرقاء من الاستفادة من عمل جيل جديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. جيل يطرح قبل كل شيء الوسائل القانونية والسياسية الممكنة لتضييق الفجوة الفاضحة بين مختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا. يمكن الاستلهام من عمل المناضلين المؤسسين لحركة الحر الذين ناضلوا قبل أربعين عامًا لصالح الدفاع عن حقوق الحراطين. هؤلاء المناضلون وغيرهم من المناضلين مثل مسعود بلخير وبوبكر مسعود وكثيرون غيرهم كانوا مخلصين ولديهم أهداف لا يمكن لأحد أن يشك في نبلها.

حان الوقت لإعادة اكتشاف روح المناضلين الأوائل، في سياق سلمي ومسؤول يأخذ في الاعتبار من ناحية التحديات التي تواجه موريتانيا، ومن ناحية أخرى، الفرص التي تنفتح على البلاد والتي تتطلب الوحدة والتضامن.

إنه عمل رائع يتمثل في بناء الحاضر والمستقبل من خلال تجاوز الماضي المؤلم للرق دون نسيانه.

الفهرست

مقدمة 5
موريتانيا ضحية تشويه إعلامي على مستوى المعمورة 11
الاستراتيجية الجديدة للجنة 31
أرقام جديدة ذات مصداقية وأقل إثارة 41
الأخبار الملفقة في ودان 45
الكيل بمكيالين 51
مقاربة توبيرا الدقيقة والحكيمة حول مخلفات الرق 57
التركيز على الرهانات الحقيقية لحقوق الإنسان لتعزيز التنمية الاقتصادية والسلام في موريتانيا وفي شبه المنطقة 69
الفهرست 77